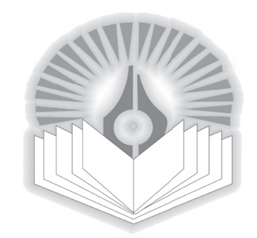
بسم الله الرحمن الرحيم



و



اللجنة القومية لليونسكو

معوقات ومهددات الديموقراطية في البلدان النامية

الديموقراطية : التحديات والفرص - السودان نموذجاً

إعداد: د.مضوي محمد الترابي

تعقيب

الأستاذ. محمد أحمد سالم

الدكتور. إسماعيل الحاج موسي

الأستاذ. عبدالرحمن الغالي

البروفيسور. حسن مكي محمد أحمد



فهرسة المكتبة الوطنية - السودان
٣٢١٠٨٠٩٦٢٤ مضوي محمد الترابي ،١٩٥٠- م أ . م

معوقات ومهددات الديموقراطية في السودان / مضوي محمد الترابي
- الخرطوم: مركز التنوير المعرفي ٢٠٠٩م.
٦٩ ص ؛ ٢٤ سم .
ردمك : ٩-٦-٩٠٣-٩٩٩٤٢-٩٧٨
١ .الديموقراطية - السودان
أ . العنوان.

الفهـــــــرس



تقديم

شغلت قضية تمكين الديموقراطية في العالم النامي الباحثين زمنا طويلاً. وتباينت رؤاهم حول أسباب تعثرها. والسودان بحسبانه من أوائل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها وطبقت نظام ويستمنستر، كان من أوائل الدول الإفريقية التي شهدت انقلاباً عسكريا على الديموقراطية، كما قد تكون الدولة الإفريقية الوحيدة التي انتفضت مرتين ضد الحكم العسكري. يضاف إلى ذلك أن السودان -بجانب نيجيريا وغانا- من الدول الإفريقية التي شهدت دورات متناوبة من الحكم العسكري والحكم المدني. هذا التاريخ السياسي "الحافل"، جعل البلاد محط اهتمام دارسي العلوم السياسية وبخاصة أولئك المهتمين بالتحول الديموقراطي.

هناك مدرستان لتفسير مخرجات التحول الديموقراطي في العالم النامي. ترى المدرسة الأولى أن العوامل الرئيسة التي تحدد ذلك هي هيكلية، حيث إن نجاح تأسيس نظام ديموقراطي يعتمد على توفر عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وعالمية محددة. وقد تأتي هذه العوامل مجتمعة أو منفردة حسب الحالة المعنية. هنا تعامل تلك الأسباب على أنها متغيرات مستقلة، إذا استخدمنا مصطلحات البحث العلمي، وينظر إليها بحسبانها شروطاً مسبقة لنجاح، وقد تكون ضرورية، لعملية التحول الديموقراطي.

أما المدرسة الثانية فقد اهتمت باستقلالية الفاعلين السياسيين والعمليات السياسية، ويكون التركيز هنا على دور القيادة والمؤسسات في تحقيق التحول الديموقراطي.

الكراسة التي بين أيدينا -وكتب مادتها الرئيسة الدكتور مضوي الترابي الذي جمع بين المعرفة العلمية والخبرة العملية- جمعت بين المدرستين، وأعتقد أن التسييس العام الذي عكسته كل القوى الاجتماعية الرئيسة في السودان والذي ينظر إلى العملية السياسية وكأنها معادلة صفرية -بمعنى أن نجاح فريق يؤدي بالضرورة إلى خسارة كاملة لفريق أو فرقاء آخرين- هو العقبة الكبرى أمام تمكين الديموقراطية، وأسباب التسييس عديدة وتشمل دوافع ثقافية واجتماعية واقتصادية.

ومن مظاهر التسييس عدم الاعتماد فقط على الوسائل السياسية الشرعية

في الوصول إلى الحكم، وإنما استخدام وسائل غير قانونية تشمل الانقلاب العسكري والتمرد والحرب. وكما وصف كارل فون كلاوزفيتز (1780م1831-م) الحرب بأنها استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى، فإن الانقلاب العسكري صار في السودان، ومثله من الدول النامية، استمراراً للعملية السياسية بوسائل أخرى.

إن المواثيق التي تكتب، والاتفاقات التي تعقد من أجل حماية الديموقراطية والتأمين على استمرارها، لن تجدي في تحقيق أهدافها، ونحن في السودان لدينا تجربة في هذا الصدد، حيث لم ينجح ميثاق حماية الديموقراطية الذي وقِّع بعد انتفاضة أبريل 1985م/ رجب 1405هـ في حمايتها. ويكمن السبب في ذلك أن التسييس الحاد الذي تمارسة القوى الاجتماعية السودانية قاد إلى استقطاب حادٍّ كان نتيجته انهيار العملية السياسية المدنية في مرات عديدة. ومن الواضح أن التسييس والاستقطاب الحادين جعلا الأزمة السودانية مركَّبة ومعقَّدة وذلك بدخول قوى اجتماعية جديدة تحمل قضايا مسيَّسة جديدة. وكما أن الجشع الاقتصادي يسهم، في معظم الحالات، في حدوث أزمات اقتصادية- ودونكم الأزمة الاقتصادية العالمية- فإن الجشع أدى إلى أزمات سياسية في السودان.

وعلى الرغم من أن تحليل قضية معقَّدة مثل الانتقال نحو الحكم الديموقراطي في السودان لا يمكن تناول جلّ قضاياها في هذه المساحة المحدودة، إلا أن التعرُّض لها بشكل عام قد يسهم في إثارة النقاش حولها. وأعتقد أننا نحتاج للنظر في التجربة السياسية واستلهام العبر منها. كما أننا نحتاج أن نقوِّي من ثقافة الديموقراطية عبر التثقيف المدني الذي يشمل النظام التعليمي والأسرة والخطاب العام.

حسن الحاج علي أحمد
عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة الخرطوم
مارس 2009م

معوقات ومهددات الديموقراطية في البلدان النامية
الديموقراطية : التحديات والفرص - السودان نموذجاً[1]

د. مضوي الترابي

النزعة العالمية للديموقراطية :-

سيكون للنزعة العالمية الجديدة للديموقراطية أثرها الإيجابي على النظام العالمى وبالذات تعزيز الأمن والسلام العالميين. فقد ثبت أن النظم الديموقراطية أقل نزوعاً إلى إشعال الحروب كوسيلة لحسم الصراع، ويقول بذلك تحديداً إيمانويل كانت (1724م1804-م). فالتجربة أوضحت أن الدول الديموقراطية خلال الـ150 عاماً الماضية كانت أكثر نزوعاً للسلم من الدول الديكتاتورية. أما إذا تراجعت النزعة العالمية الحالية للديموقراطية كخيار للتداول السلمي للسلطة، فإن تيار الأنظمة الأوتوقراطية والديكتاتورية والاستبدادية سيتحرك لملء الفراغ، الأمر الذي يقرع نواقيس صدام محتوم بين خصوم الديموقراطية الألداء، على نطاق العالم، وبين القوى العالمية الأخرى من أنصار الديموقراطية.

بالتالي من الواجب تجنُّب هذا الصراع الذي لا يمكن تجنُّبه من دون تحديد برنامج فاعل لتعزيز الديموقراطية في (الجنوب - جنوب الكرة الأرضية الفقير) حتى لا يتم إجلاء هذا التيار لصالح الحركة المناوئة للديموقراطية. فالديموقراطية لم تعد تنتقد باعتبارها ترفاً يمكن أن يقدمها السودان أو إفريقيا بصورة سيئة في عصر الحقوق المدنية في جيلها الرابع والخامس في عصر التحرر الثاني.

الديموقراطيون في (الجنوب) ضلّلتهم الدوائر المعنية اللامبالية في الغرب (الشمال الغني)، لأن سقوط الكثير من النظم الديموقراطية في وقت واحد أثناء الحرب الباردة كان مدعاة للأسف. لقد حجب القضية اتّقاد التنافس المحموم بين متنافسيّن جباريّن. ولكننا الآن وببزوغ عهد ما بعد الحرب الباردة، أو ما بعد العهود الحديثة، يصبح خطأً مشابهاً لجريمة موجهة ضد الإنسانية أن تتخاذل

(1) هذه الورقة كتبت أصلاً باللغة الإنجليزية، وقدمت خلال السمنار الإقليمي حول دور الديمقراطية في إقرار السلام الذي نظمته اللجنة السودانية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع اليونسكو في الخرطوم، وقام بترجمتها الأستاذ سيف الدين عبد الحميد.

الدول الكبرى عن القوى الديموقراطية في الجنوب وتجبرها على أكل حلوى رديئة لمصالح نتنة تغلفها غلالة مقاصد رفيعة شفافة. إن النزعة الظافرة للديموقراطية في عهد ما بعد الحرب الباردة ليست أمراً يسيراً دون عقبات قوية، فعوامل عديدة يمكن أن ترتد لتحبط نزعة الديموقراطية وما اتخذته لنفسها من مسار منها على سبيل المثال:

الأصولية والتطرف

1. التدخلات العسكرية في السياسة
2. النسبية الثقافية الضيقة بالتناقض مع الثقافية المتعددة
3. الفقر والآثارالمرتدة للديون
4. المشروطية الاجتماعية ـ الاقتصادية
5. الجهوية العرقية وحلزون عنفها الداخلي
6. الإرهاب والعنف السياسي
7. العالمية المناوئة للديموقراطية

هذه العوامل التي لم نذكر منها إلا القليل، يمكن أن يكون لها أثر عكسي على النظام العالمي، كما أن استشراءها الطبيعي يمكن أن يحدّ، بلا شك، انتشار الديموقراطية العالمية. وبوضع هذه العوامل العدائية في البال، فإن الخطوة المحورية لحماية النزعة العالمية للديموقراطية من التعرُّض لهجوم خصومها التقليديين هو تأسيس منبر نسميه مثلاً التحالف الدولي للديموقراطية. ويتكون هذا التحالف المعني من السياسيين، الأحزاب الديموقراطية، مؤسسات البحوث، التنظيمات الطوعية، القانونيين الدوليين، المستثمرين من القوميات المتعددة، المرأة، مفاوضي وناشطي حقوق الإنسان داخلِ المجتمع المدني العريض. لذا علينا أن نبدأ بوجوب أن يصبح التحالف منبراً دولياً حتى نضمن أن النزعة العالمية الحالية للديموقراطية يمكن ألا تتوقف مطلقاً، حتى نعزِّز القيم الديموقراطية ونعبىء أنصار الديموقراطية على نطاق العالم لدعم نظرائهم في الجنوب متى ما خططت القوى المعادية للديموقراطية للإطاحة بالأنظمة الديموقراطية أو للقضاء عليها أو سحقها. ففي أي وقت تعمل الهجمة الأصولية على إسقاط نظام ديموقراطي أو تثير الإجراءات المعادية للديموقراطية والتطرف والإرهاب نرى أن على التحالف الدوليِ للديموقراطية أن يواجه وبصورة جماعية هذه الاتجاهات المدمرة ويخلق توازناً مضاداً حقيقياً ليجعل النزعة العالمية للديموقراطية قائمة، ويكسر دائرة السيطرة الأصولية عليها من اليمين المسيحي الجديد أو الحركات التكفيرية في بعض مدارس

الفكر الإسلامي، أو الغلواء اليهودي وخلافه.

تصنيف الديموقراطية السودانية :

هناك علاقة ديناميكية معقدة ومتضاربة بين الدولة والمجتمع في السودان. بين اللاعبين المختلفين في المجتمع والأحزاب السياسية والنقابات العمالية... إلخ، وعوامل التنوُّع: الدين والعرقية التي تحدد مجتمعاً ديموقراطياً مستقراً من جهة، والدولة من جهة أخرى. لقد أصبح المجتمع هدفاً سياسياً قائماً بذاته. هناك نوع من علاقة السلطة بين الدولة والمجتمع؛ فالمجتمع السوداني -كما هو الحال في البلدان الإفريقية الأخرى- يقوم على التعددية والجماعية. فالولاءات القديمة والبنى الاجتماعية ستظل قوية وعوامل رئيسة خلال الأعوام القادمة. إذ إن المجتمع يمثل الأساس الثقافي للديموقراطية الذي ينعكس في المجتمع المدني، ممثلاً في مؤسسات الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات العمالية، الروابط المهنية... إلخ، حيث يشير دينق: "إن المجتمع السوداني في كل مناطق السودان -الشمال أو الجنوب- تسيطر عليه العلاقات الأسرية أو صلة القرابة سيطرة كبيرة ونظام انتساب موجّه يصنف الناس وفقاً للسلالة والسن والجندرة. فالزعماء يأتون من الأسر المهيمنة سياسياً دينياً، والرجال قوّامون على النساء، والشباب يجب أن يبدي ولاءً بنوياً لآبائهم وأكابرهم". ويقول بتشولد: "إن السودانيين بحكم الثقافة السياسية يحتلون حيزاً بين أكثر الشعوب ديموقراطية في العالم العربي وإفريقيا، فهم لديهم شعور قوي بالمساواة وتقليد في انتخاب الأعيان القبليين والمحليين".

لكنّ هناك اتجاهاً غالباً في ثقافة العلوم السياسية يستخدم للإشارة إلى أن المجتمعات المدنية الإفريقية تعتبر ضعيفة، ولكنه اتجاه غير صحيح، لأن هذا الوصف يستخدم أساساً بالمقارنة مع المجتمعات الغربية. فليس هناك مجال للمقارنة في هذه الحالة، نسبة للاختلافات الأساس في طبيعة التركيبة السوسيولوجية لأي مجتمع. وقد حان الوقت لتوسيع وتعميق مجال مفهوم المجتمع المدني بهدف استيعاب الملامح المميزة لهذه المجتمعات. ولن يمهد هذا الطريق لنظرة جديدة للتجارب الماضية لأسس الديموقراطية في إفريقيا فحسب، ولكنه يساعد أيضاً على خلق تصور جديد للتجارب الديموقراطية المتوقعة في المستقبل، وربما على أشكال جديدة تؤسّس على طبيعة هذه المجتمعات. ويصح الشيء ذاته عندما ننظر إلى الأحزاب السياسية والمؤسسات الديموقراطية في السودان. فنظرياً الأحزاب السياسية عبارة عن منظمات معقّدة يفترض أن تقيم الانتخابات وتختار القادة السياسيين وتعبيء الجمهور

وتصوغ السياسة العامة والمصلحة العامة. والسؤال هو: إلى أي مدىً تؤكد الأحزاب السياسية على هذه الأنشطة لا أن تكون أدوات لحشد الأصوات فقط؟. فلا تزال الأحزاب السياسية هي الآلية التي يبين بها النّاس مصالحهم ويحصلون بها عليها، ففي الواقع تعتبر هي القناة المتاحة والأكثر فاعلية. وتقوم أهمية الأحزاب السياسية على مساهمتها في عملية إقرار الديموقراطية، فممارستها السياسية تعتبر عاملاً حاسماً في استمرار واستدامة الديموقراطية. وفوق كل ذلك، فإن الأحزاب السياسية هي واجهات لكل أوجه النقاش حول إمكانات وعوائق الديموقراطية في إفريقيا.

وفي السودان يرتبط بروز وتطور الأحزاب السياسية، باعتبارها جزءاً من المجتمع، ارتباطاً عميقاً بالولاءات الدينية وبالعرقية أو الانتساب القبلي. وهذه الحقيقة تظل تؤثر على البنية الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية للبلاد.

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم الأحزاب السياسية وتضمن استقرارها، في الغرب، تبدو غائبة في السودان. فهل للأحزاب السياسية القدرة على إحداث تغييرات جوهرية في هذه المجتمعات بما يتماشى مع مباديء الديموقراطية؟، أم أنها تعمل على الإبقاء على الوضع الراهن الذي يضمن نجاحها المستمر؟، أم أنها تساعد على زيادة حدة الانقسامات القائمة للهدف ذاته؟.

تعتبر هذه الأسئلة مهمة جداً باعتبار أنها تمهِّد الطريق لنوع الديموقراطية التي تسعى هذه الأحزاب السياسية إلى تنفيذها. إن الأسس التي تتشكّل عليها الأحزاب تحدِّد نوع الديموقراطية التي تريد أن تتبناها، كما تحدِّد شروط نجاحها وشروط استدامتها. ففي فترة ما قبل الاستقلال عمل الاستعمار والقومية على تعزيز التنوعات العرقية والقبلية والدينية. ودائماً ما يقال إن سياسات المستعمرين هي المحرك الأول للتنوعات العرقية والدينية. وعلى أية حال، فإن الوطنيين، الذين كانت تمثلهم الثورة المهدية مثلاً، أدوا أيضاً دوراً كبيراً في تعزيز التنوعات العرقية. ففي أول مرة في تاريخ السودان شهدت الدولة صراع سلطة قائماً على العرقية، وبعد الاستقلال شهدت التنوعات العرقية والدينية مضاربات ومزايدات أكثر، الأمر الذي ساهم في إضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل البلاد. فمن الصعوبة للدول الديموقراطية -في ما بعد عهد الاستعمار- أن تتخلّص من موروثها الاستعماري، فسياساتها لمعالجة مشاكل البلاد المزمنة جعلت الوضع في معظم الحالات يسوء أكثر من ذي قبل. فالوسائل الخاطئة لتوزيع الموارد تشكِّل عقبة كبيرة في طريق

تحقيق الديموقراطية، لأنها تعكس صراعٍ السلطة في البلاد. وقد فهمت بعض النخب السياسية، خطأً كان ذلك أم صواباً، أن التنمية غير المتكافئة هي واحدة من آليات الإقصاء والتهميش السياسي، الأمرِ الذي أدى إلى بروز قوى الدين والعرقية في المجتمع وتعاظم دورها، معارضةً بعضها بعضاً ومهدِّدة استقرار الدولة الوطنية حديثة التكوين.

التجربة الديموقراطية في السودان :

حدثت أول تجربة للسودان مع الديموقراطية باعتبارها نظاماً للحكم قبل أن تنال البلاد الاستقلال في الأول من يناير 1956م. فقد أشار محمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء السوداني في العهد الديموقراطي الثاني فيما بعد الاستقلال، للنظام الجمهوري -كما تم تبنيه بعد الاستقلال من الحكم الثنائي- حيث يشمل الحريات الأساس التي ينظر إليها كحقوق مقدسة. وكان من الواضح في منتصف الأربعينيات أن البلاد مقبلة حتماً نحو الاستقلال. لذا أعطت نزعة الحركة الوطنية الأولى، الموالية لمصر والأحداث المرتبطة بها في مصر والسودان، بريطانيا ذريعة إقصاء مصر من إدارة البلاد منذ عام 1924م وحتى الاستقلال، لتحكم بريطانيا السودان وكأنه كان مستعمرةً بريطانيةً خالصةً، الأمر الذي جعل اتفاقية الحكم الإنجليزي- المصري الثنائية لعام 1898م غير نافذة. ولم ترد مصر مقاومة اتجاه البلاد نحو الحكم الذاتي، إذ كان الحلم النهائي لمصر هو توحيد السودان مع مصر تحت التاج المصري. ولكن الحكومة البريطانية تحت ضغط إدارييها في السودان كانت تريد للسودان أن يتحرك تدريجياً نحو الاستقلال.

كان المشهد السياسي المحلي يسيطر عليه حزبان؛ حزب الأمة الذي يتخذ من طائفة الأنصار قاعدة له، والحزب الوطني الاتحادي الذي تؤيده الطائفة الأخرى (الختمية) والطوائف الصوفية الأخرى، التي تعتبر مدرسة الفكر الجهادي التي أدخلها المهدي والتي تبناها أتباعها وخلفاؤها هي التحدي الكبير لنفوذها في السياسة الاجتماعية. إن الحركات الاتحادية تختلف مع البريطانيين فيما يتعلق بمدى التقدم في الحركة نحو الاستقلال، فقد كانت تؤيد حتى عشية الاستقلال الانسحاب الفوري للبريطانيين والاتحاد الكامل مع مصر. ولم تظهر إرهاصات أي اتفاقية بين الحكومتين البريطانية والمصرية في شأن مستقبل السودان، فقررت الحكومة البريطانية في يوليو 1947 أن تمضي قدماً باقتراحات تربط السودانيين ربطاً وثيقاً بعملية اتخاذ قرارات الحكم. ونصت المقترحات على تأسيس جمعية تشريعية تتكون من أغلبية الأعضاء المنتخبين

انتخاباً مباشراً وغير مباشر وأقلية من الأعضاء المعينين ومجلس تنفيذي يتكون من السودانيين ومعظم كبار الإداريين البريطانيين يرأسه الحاكم العام. أما الدفاع والعلاقات الخارجية والقضايا المرتبطة بالدستور الأساس، فتقع خارج سلطة كلا الجهازين. قاطع الحزب الوطني الاتحادي الانتخابات التي أجريت عام 1948م ، لذا طغا على الجمعية الوليدة حزب الأمة. ووجد الجنوبيون – الذين تم استبعادهم عن المجلس الاستشاري لشمال السودان من قبل- تمثيلاً في الجمعية، بيد أنهم لم ينتظموا بعد مثل الأحزاب المكتملة التنظيم في كيانات سياسية خاصة بهم. وبالنسبة لأعضاء الجمعية الريفيين الذين يمثلون أكثر من نصف العضوية فإن مادة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية والأوامر القائمة التي تعتبر نسخة مبسَّطة وموجزة من الإجراءات البرلمانية البريطانية كانت لغة جديدة عليهم كي يتعودوا عليها. لكن الصف الأعلى للتكوين الدستوري الجديد كان مشكلاً من كبار رجال الخدمة المدنية الذين انهمكوا -برغم نقص الخبرة البرلمانية- في الجدل، والتأثير على أعضاء الهيئة التشريعية، والمناورة، وتسيير الحملات الانتخابية للمناصب الخاصة بمؤتمر الخريجين الذي كتب رئيسه الأول إسماعيل الأزهري كتاباً حول إجراءات الاجتماعات بعنوان (الطريق إلى البرلمان). وقد وصف المحجوب تلك المرحلة بالحكم الذاتي، أو المرحلة الانتقالية التي بدأت بعدها الانطلاقة نحو الحكم الذاتي الكامل.

الحكم الذاتي :

في ذات الأثناء تم التوصل إلى اتفاقية في القاهرة يوم 10 يناير 1953م بين الحكومة المصرية ووفد من كل الأحزاب السودانية حول مشروع للحكم الذاتي مشابه في جوهره لقانون الحكم الذاتي. وبتعبير البروفيسور محمد إبراهيم خليل، الذي اعتمد على تحليله صديقي الباحث المتميز (الحارث إدريس) في هذا الجزء، فقد تم دمج ذاك المشروع لاحقاً في الاتفاقية المصرية- الإنجليزية في 12 فبراير 1953م. وعندما تم تعديل قانون الحكم الذاتي لوضع تلك الاتفاقية موضع التنفيذ لم يعد هناك أي سبب يجعل الاتحاديين لا يشاركون في تجربة الحكم الذاتى. وقد نصّ القانون على إنشاء مجلس نواب ومجلس شيوخ منتخب انتخاباً كاملاً، بحيث تنتخب أغلبية أعضائه انتخاباً مباشراً مع تعيين خُمس أعضائه، وتمارَس السلطة التنفيذية بواسطة مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء يعينه الحاكم العام بناءً على ترشيح مجلس النواب. وبهذا يتمتع السودانيون بكل السلطات التشريعية والتنفيذية ما عدا المسائل المرتبطة بالشؤون الخارجية والدستور الأساس، اللتين تم الاحتفاظ بهما للحاكم العام

الذي تعاونه لجنة خماسية نيابة عن القوتين الثنائيتين الحاكمتين. وقد أريد لهذه الفترة وهذا النظام الاستمرار لمدة ثلاث سنوات يمارس السودانيون في نهايتها حق تقرير المصير. ويمكن القول إن قانون الحكم الذاتي الذي حوى الملامح الأساس للدستور الذي صيغ على غرار أسس الحكم في وستمنستر شكّل الأساس لكل الدساتير المستقبلية للسودان المستقل.

كان المشاركون الرئيسون في الانتخابات التي أجريت نهاية عام 1953م هم حزب الأمة، الحزب الوطني الاتحادي، وهو تحالف جمع بين طائفة الختمية والأشقاء؛ حزب الأزهري اللاطائفي، والحزب الجنوبي. وقد حقق الحزب الوطني الاتحادي أغلبية كاسحة وأصبح الأزهري رئيساً للوزراء في يناير 1954م. وما أن استولى على مقاليد السلطة حتى بدا واضحاً أنه كان يريد أن يمضي بأسرع مما كان يتصوره قانون الحكم الذاتي، لا لأنه قام بسودنة الإدارة سودنة كاملة قبل نهاية عامه الثاني في المنصب، بل لأنه وبتأييد من قرار برلمانى تمت إجازته في أغسطس 1955 قام بإجلاء كل القوات البريطانية والمصرية قبل نهاية العام. ولكن أعقبت ذلك مباشرة إنجازات مثيرة أكثر: فقد شرع اعتماداً على ندائه للاتحاد مع مصر في المشاورات مع الأحزاب الأخرى للاستغناء عن إجراء استفتاء لتحديد الوضع المستقبلي للبلاد وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان، بدلاً من ذلك. والمجموعة الوحيدة التي كانت لديها شكوك حيال استقلال متعجّل هم الجنوبيون الذين هدِّئت مخاوفهم بوعد (وهو وعدٌ لم يُلتزَم به) للحكم الفيدرالي للإقليم الجنوبي. وأجاز مجلس النواب قراراً بذلك في 19 ديسمبر وأيده مجلس الشيوخ في 22 ديسمبر 1955م، ليصبح السودان قطراً مستقلاً في أول يناير 1956م.

تجربة ما بعد الاستقلال :

كوّن حزب الأمة وحزب الشعب الديموقراطي حكومة ائتلاف ليصبح الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة ويصبح الحزب الجنوبي مرة مع هذه المجموعة ومرة مع المجموعة الأخرى. وبقراءة الماضي يصعب معرفة السبب الذي جعل الحزبين الطائفيين يعتقدان أن بإمكانهما إدارة شئون البلاد في حكومة واحدة. فقد كانا دائماً يحملان آراء متناقضة تماماً حول كل القضايا تقريباً التي تشمل الوضع المستقبلى للسودان. ويؤكد بروفيسور خليل أن الختمية ربما أرادو افتراضاً سودانا متحداً مع مصر لكن كان على هذا الإتجاه أن يساير موقف أزهري الجديد حتى ولو بلغ مرحلة إقرار بأن حزب الأمة كان صائباً منذ البداية. وكان عليهما بعد تخلصهما من أزهري أن يواجها قضايا الحكم. كان

عبد الله خليل الموالي للغرب النوبي الأصل و المولد والذي له ذكريات سالبة و عالقة إزاء رد فعل مصر الفاتر تجاه سحق ثورة 1924م يقف بصلابة ضد إقامة علاقات قريبة مع مصر، في حين أن شيخ على عبد الرحمن زعيم حزب الشعب الديموقراطي كان موالياً لمصر وموالياً لمدرسة فكر القومية العربية. ولكن كان خلف الواجهة الرسمية مستودعا السلطة زعيما الطائفتين المتنافستين دوماً على الإرث. وعلى أية حال، فقد تم حلّ البرلمان في 1958م وأجريت الانتخابات في فبراير. وتعاون حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى تعاوناً فعالاً في الحملة الانتخابية التي خرج منها حزب الأمة بعدد كبير من الدوائر يليه الحزب الوطني الاتحادي، الحزب الليبرالي الجنوبي ثم حزب الشعب الديمقراطى على التوالي. واستمر التحالف ولكن الأشهر الثمانية التالية استنفدت في المشادات المفتوحة والمكائد من خلف المشهد والتآمر بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي من جهة ضد حزب الشعب الديموقراطي وبين حزب الشعب الديموقراطي والحزب الوطني الاتحادي من جهة ضد حزب الأمة. وفي 17 نوفمبر نفذ الجيش أول انقلاب، حيث تقول مصادر غير مؤكدة إن عبد الله خليل السكرتير العام لحزب الأمة رئيس الوزراء (و كان نفسه عميداً متقاعداً) قد سلّم السلطة للجيش بدافع اليأس المحض. وبهذا انتهت أول تجربة للديموقراطية لما بعد الاستقلال. وعلى حد تعبير بروفسير هولت " إن هذا الانقلاب الذي لم يهرق فيه دم لم يثر شعوراً بالنشوة ولا بالأسف على الحكومة البرلمانية الماضية ".

النظام الديموقراطي الثاني :

نجحت ثورة مدنية شعبية عام 1964م في الإطاحة بنظام الفريق عبود و إقرار الديموقراطية، فقد أرغم العسكر على تسليم السلطة لحكومة انتقالية تمثل كلتا القوتين: التقليدية والحديثة. ولكن القوى الحديثة تراجعت تدريجياً من المسرح السياسي الذي سرعان ما سيطرت عليه الأحزاب التقليدية، فعندما كانت الإستعدادات للإنتخابات جارية في أبريل 1965م كان المشهد تقريباً صورة طبق الأصل للمشهد الذي سبق الانتخابات العامة في 1958م. كان حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي هما المنافسان الرئيسيان للشيوعيين، جبهة الميثاق الإسلامى، والمجموعات الإقليمية التي ظهرت للسطح لأول مرة والمستقلين المتنافسين للمناصب الصغيرة. لقد قاد الوضع الأمني المتدهور الذي سبّبه الاقتتال الناشب بين الفينة والفينة بين القوات الحكومية ومتمردي الأنيانيا حزب الشعب الديموقراطي والجبهة الجنوبية لأن يتبنيا وجهة نظر فحواها أن إجراء الانتخابات في الإقليم الجنوبي في مثل هذه الظروف قد يؤدي

لمهزلة ديموقراطية، في حين أن إجراء الانتخابات في الإقليم الشمالي وحده لن يتمخض عن هيئة تشريعية نيابية حقيقية.

لقد قاد قرار التسوية الذي اتخذه المجلس الأعلى - ولم يقبله حزب الشعب الديمقراطي والجبهة الجنوبية - بإجراء الانتخابات حيثما مكن لعدد التجار الشماليين الذين لم تضعهم في الاعتبار أية معايير سياسية ليمثلوا مصالح المجتمع الجنوبي بالفوز في الدوائر التي كسبوها بدون معارضة أو دون منافسة. ومع ذلك فإن المحكمة العليا التي تبنت موقفاً قانونياً بحتاً أجرت الانتخابات لتصبح قانونية. وقد أعطت نتيجة الانتخابات الكلية حزب الأمة أكثرية لكن لم تعطه أغلبية المقاعد البرلمانية، وتبعاً لذلك فقد كان الخيار الوحيد المتاح هو حكومة إئتلافية مع الحزب الوطني الاتحادي. وأراد حزب الأمة لكبير سياسييه ووزير خارجيته السابق محمد أحمد محجوب أن يرأس الحكومة ولكن حزب الوطني الاتحادي سيوافق على ذلك فقط بشرط إذا أصبح زعيمه إسماعيل الأزهري رئيسا دائماً لمجلس رأس الدولة أو مجلس السيادة كما كان يطلق عليه حينها. وقد نصّ الدستور الانتقالي لعام 1964م على مجلس خماسي تكون رئاسته دورية بين أعضائه شهرياً. وقد تم التغلب على العقبة القانونية بتعديل الدستور لينص على رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم جميعاً الجمعية التأسيسية. ولذا أصبح أزهري رئيساً لمجلس رأس الدولة (السيادة) في مايو 1965م وأصبح محجوب رئيساً للوزراء. وكان حزب الأمة ينظر لرئاسة الدولة على أنها منصب تشريفي بحت مثل المنصب الدستورى للعاهل أو منصب رئيس الجمهورية البرلمانية، بيد أن أزهري الذي اعتاد على التعاطى مع السلطة السياسية والحزبية من حين لآخر منذ تأسيس مؤتمر الخريجين في نهاية الثلاثينيات كان ينظر للأمر بطريقة مختلفة. وكان هذا سبب الاختلاف بين الحزبين وبين أزهري ومحجوب.

إن الانتخابات التي أجريت في الجنوب في مارس 1968 انتخبت خمسة أعضاء وطني إتحادي، عشرة أعضاء حزب سانو، وخمسة عشر عضواً حزب أمة انحاز معظمهم إلى جانب الصادق. وكان منصب الصادق لا يزال مقلقلاً رغم أن أعضاء حزب الأمة في جانبه كانوا أكثر من أعضاء الحزب التابعين للإمام. لذا عندما غيّر الإتحاديون الألوان مرة ثانية، هُزِم الصادق في مايو 1967م بطرح الثقة في حكومته ليعود المحجوب رئيساً لوزراء حكومة ائتلافية تتكون من عشرة وزراء من الحزب الوطني الاتحادي، خمسة وزراء من حزب الأمة، وزيرين من الجبهة الجنوبية. ولكن الصادق أصبح زعيماً لمعارضة قوية

يحسب لها حساب. بعدها قام أزهري وزعامة الختمية بتسوية خلافاتهما ووحّدا الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطى في 21 نوفمبر 1967م تحت مسمى الحزب الاتحادي الديمقراطى. وعندما أجريت الانتخابات في أبريل 1968م كانت النتيجة 101 مقعداً للحزب الاتحادي الديموقراطي، 36 مقعداً لحزب الأمة (جناح الصادق) ، 30 مقعداً لحزب الأمة (جناح الإمام) ، 15 مقعداً لحزب سانو، 10 مقاعد للجبهة الجنوبية ومقعداً للشيوعيين. وفي ذات الوقت كان الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً فسوءاً وكان الوضع في الجنوب يتردى بسرعة. وكانت الحالة العامة حالة سخط واشمئزاز، لذا نفذت مجموعة من ضباط الجيش بقيادة نميري انقلاباً في 25 مايو 1969م، وأطاحت بالنظام الديموقراطي في حقبته الثانية.

سقوط الديموقراطية الثالثة :

بنهاية الفترة الانتقالية العسكرية في 1985م أربك القائد العام للقوات المسلحة النظام الديمقراطى بالتأكيد على تحرير كفالة 4 ملايين جنيه للمدير السابق للمؤسسة التعاونية العسكرية – الاقتصادية الذي وجهت ضده الإتهامات. وأثارت هذه المحاولة نوعاً من الشك حيال القائد العام للقوات المسلحة برغم الدوافع التي جعلته يفعل ذلك. فقانون القوات المسلحة الذي استنّ أثناء الفترة الانتقالية العسكرية خوّل للقائد العام للقوات المسلحة مسؤولية الجيش، إذ وسّع القانون من سلطة القائد العام للقوات المسلحة بأقسام القيادة. وكان رئيس الوزراء يلتقى بالقائد الأعلى للقوات المسلحة لدى الاجتماعات النظامية لمجلس الدفاع فقط. ففك الارتباط بين الجهاز التنفيذي الأعلى وقيادة الجيش عملت على توسيع الفجوة بين الأجهزة العليا. وانعكس هذا على أداء الجيش في الجنوب المفتقر للإدارة. كان الجيش ممزقاً ومفتقراً للثقة والقيادة الميدانية و السياسية الماهرة ورفع المعنويات. وانسحبت قيادات الجيش العليا من مواقعها في الجنوب وقد فشلت في تحمل الأداء الحازم للحركة الشعبية لتفضح بذلك رئيس الوزراء بمذكرتها التي كانت بمثابة إنذار في 20 فبراير 2989م.

انقسام ضباط الجيش إلى ثلاثة تيارات :

في ذلك الوقت وضح أن القوات المسلحة لم تكن موحدة الرأي تماما، و وضح من استطلاعات الرأي العام لجهاز الاستخبارات السوداني أن بالقوات المسلحة ثلاث مجموعات.

1. مجموعة وزير الدفاع " آنذاك " خليل الذي كان يصبو لإعادة بناء نظام سياسي بطريقة جدلية مع الدور المتراجع للجبهة الإسلامية القومية ".

2. قيادة الجيش ممثلة في الفريق أول الراحل فتحي و نوابه إذ كانت تسعى لكبش فداءٍ أو شماعة لتعلق عليها الأداء المتواضع للجيش في الجنوب، فهى لم تترك حجراً إلا وقلبته لإنكار مسؤوليتها المباشرة.

3. اللانظاميين ومتعهدي الانقلابات الذين ينتهزون الفرصة لانتقاد الأداء السياسي والمدني ويمهدون الطريق لانقلاب قادم.

ورغم ذلك لم تفكر القيادة العامة العليا للجيش ولا الفريق أول فتحي أحمد على في الاستيلاء على السلطة في أية لحظة. وهذا الموقف يدل على أن كبار ضباط الجيش لم يكونوا ساعين لأية تدخلات عسكرية أكثر في السياسة. وفي الواقع فإن قيادة الجيش رفضت بشدة أن تكون جزءاً من أية حكومة في إثر المعركة السياسية الفاصلة في مارس 1989م. لكن الجبهة الإسلامية القومية لن تترك الفرصة الذهبية إلا لتحصد ثمار الشجرة الملعونة التي عملت على غرسها في نهاية السبعينيات وفي جوّ كان فيه الجيش والحكومة يسيران نائميّن، ومن هنا ابتعدت عن السلطة. فمغامرات الجبهة الإسلامية القومية في والجيش فعملت فقط على تقمص دور قارع ناقوس يؤذن بقدوم الأوليغاركية الدينية الازدرائية الثالثة التي عرفها السودان في الفترة ما بين 1989م و1998م. وعلى أية حال فقد أيدت انقلاب الجبهة الإسلامية القومية مجموعات إسلامية عالمية متطرفة كثيرة سعياً لتأسيس دولة إسلامية نموذجية تحلّ محلّ حكومة الصادق المهدي المنتخبة ديموقراطياً والتي جابهتها تحديات لم تعد نفسها لمواجهتها.

وقد تبلور تطور الرأي السياسي السوداني في المتطلبات الآتية من أجل سودانٍ موحد وذلك وفقاً لإجماع مشترك ظهر في ثقافة معظم الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب وفي جناحي اليمين أو اليسارمعا ممثلا في:

■ الحقوق والواجبات الدستورية المبنية على المواطنة لضمان العدل والمساواة للجميع.

■ الاعتراف بالتعدد الديني والثقافي وضمان التسامح المتبادل والتعايش السلمى. *

■ تأسيس نظام حكم سياسي ديموقراطي وقبوله أداة وحيدة للتحول السلمى للسلطة.

■ لامركزية الحكم والإدارة المنظمة دستورياً.

■ فترة انتقالية لإنجاز هذه الالتزامات إذا أُتفّق على أنها الفترة التي حددتها إتفاقية السلام الشامل ليعقبها تقرير المصير.

■ إذا تم إنجاز هذه الالتزامات عن رضىً فإن الحنوب قد يؤيد التصويت للوحدة.

يعتبر برنامج العملية الديموقراطية أولوية ثانية لعملية السلام من النواحي السياسية، ولكن يجب ربطهما تاريخياً لسببين رئيسين:

(أ) لأن الديموقراطية تؤدي لإلغاء النظرة الحزبية الضيقة للآيديولوجية الدينية قوميةً كانت أو عالميةً فإذا ظلت هذه النظرة قوية ستكون سبباً مستمراً للإثارة ورد الفعل.

(ب) لأن عملية السلام إذا تركت لحكومة ديكتاتورية ـ بتهميش الآخرين– و مستمرة في السلطة لوحدها فإنها ستلغي إتفاقية السلام إلغاءً تعسفياً كما حدث عام 1983م عندما نقلب الجنرال نميري ـ مدفوعاً بنزوة طاغية – على إتفاقية أديس أبابا لينهى بذلك 11 عاماً من التعايش السياسي والسلام النسبى مع شركائه الجنوبيين. فهو يعتقد أن عملية الديموقراطية المنفصلة عن السلام إما أن تسقط من العمل على استدامتها أو تقضي على هذا العمل في مهده. وبالمثل فإن إتفاقية السلام والعملية الديموقراطية لن تكون مستديمة. وزاد على ذلك بأن قوى السلام والحداثة والديموقراطية في السودان قد أيدت ثقافة الإجماع القومي ووحدت بذلك قوى النقابات السياسية والعسكرية والعمالية حول الأجندة التالية:

- توطيد الديموقراطية
- رعاية حقوق الإنسان والحريات الأساس
- تحقيق شكل الدولة السودانية الحديثة
- تحقيق التنمية الاقتصادية
- المشاركة العادلة في الثروة والخدمات
- الحفاظ على نظام الإنعاش الاقتصدي متناغماً مع اقتصاد السوق الحر.
- صياغة سياسة خارجية موجهة نحو تحقيق التعاون التنموى والأمنى الأمثل مع العالم و المحيط الأقرب.

المنظور الإفريقي :

هناك قاعدة واحدة مهمة تعتبر ضرورية لبقاء الديموقراطية، أي المقدرة على الحكم بدون عائق وخاصة في إفريقيا. فالتهديدات العسكرية والتنكرللنقابات العمالية و المهنية باعتبارهما أحزاباً تحت الأرض، وخطباء المجتمع المدني المعلنون عن أنفسهم في بعض البلدان، كلها عوامل باتت تعمل على جعل الأنظمة الديموقراطية أكثر هشاشة بتضييق مساحة التفاعل السياسي. ففي

هذه الحالة يجب أن تتعاون الأجهزة والمؤسسات غير المنتخبة مع الحكومة المنتخبة لأنها تمثل كلا الجهازين السياسي والعسكري. وبهذا يجب أن تأخذ الحكومات الديموقراطية قوتها.

(قانونياً وسياسياً لتمارس واجباتها الدستورية غير المنفصلة عن الحقوق المصاحبة لها). وبهذا يجب أن تمنح الحكومات الديموقراطية التي انتخبت انتخاباً قانونياً الصلاحية في ألا تعوقها أجهزة المجتمع المدني الأخرى والجيش من ممارسة الحكم كما ينبغي، أي وجوب أن تحدد حدود المجال بين المنتخبين وغير المنتخبين لتشكل التعدد الداخلى الذي سيبدو كبيراً في حالة أن تمت إدارة الحكومة من قبل المنظمات ونقابات العمال. ولكن ربما لم تعرف الديموقراطية في المناظير الجنوبية لنصف الكرة، معرفة جيدة فيما يتعلق بهذا المفهوم المعياري الجديد بيد أنها مثل الفيل فقد لا تعرف الفيل ولكنك إذا رأيت فيلاً ستعرفه من شكله دون شك. ونحن نزعم أن واجبات الدولة قد أوضحها القانون الدولي، بما يعني أن الحق في التعاون سيصبح لمصلحة الحكومة المنتخبة ديموقراطياً، أي الحق في أن تكون متعاوناً مع الحكومات المنتخبة. هذا الحق يصبح امتيازاً لأن عدد المشاكل التي تواجه الحكومات الديموقراطية في إفريقيا يحتم علينا أن نمنحها الصلاحية بمستوىً أعلى من مستوى الثقافة الديموقراطية المألوفة، لأن تلك الشروط إذا أتُفق عليها قد تصبح بنود مرجعية للقانونيين الدستوريين، فإذا ما اعتبرت معايير أساس ذات إيحاءات قانونية، فقد تؤخذ حقوقاً للحكومة المنتخبة قانونياً و" واجبات للمحكومين " و من الواجب أيضا دفع عجلة الديموقراطية في إفريقيا لأنها تمثل حافزاً كبيراً كيما يعاد ضبط المتخاصمين من أصحاب النزعات العرقية ليصبح ولاءهم للدولة ولكي تقل الصدامات والأحقاد والنزاعات القبلية. إن تحويل الولاءات القبلية والعرقية المحلية لصالح الدولة بعد أن حملت مختلف دعاوى التهميش ستعمل خلافاً لذلك على تعزيز السلام وتقليل حدة الصراعات. علاوة على ذلك، فإن الجو المساعد على الاستثمار والتنمية سيعمل على تقوية الديموقراطية وسيقطع الطريق على قانون قوات حفظ السلام الأممية.

إن الديموقراطيات هي النظم الأفضل لدعم الثقافة التعددية خلافاً للمواقف الاستبدادية، فالديموقراطيات تهيئ أجواء ثقافية أثيرة لاحترام المتضجرين سأماً واحتواء تيار الغبن الناتج عن التهميش السياسي والثقافي. فالأجيال الجديدة في إفريقيا حساسة تجاه الديموقراطية ولهم صحوة ضمير تجاه حقوق الإنسان والتعددية السياسية والرفاه الاقتصادي وبالأخص عدالة السلطة

وقسمة الثروة. فقد شهد أغلب هذا الجيل هجمة الديكتاتورية وتقديم الضحايا نتيجة غلوّها وإساءتها للسلطة. ولجأ معظمهم لمحاربة ظلم الدولة المركزية الذي طال أمده. لذا إذا أصبح أفراد هذا الجيل مشاركين فاعلين في عملية سياسية ديموقراطية فإنهم سيحددون هوية أنفسهم بطرق تختلف عن نماذج التعريف المتشددة بل الدفع بهم في أتون المواجهة مع الدولة. سيكونون بلا أدنى شك أنصاراً وطنيين أقوياء لعملية الديموقراطية الأصيلة في إفريقيا وسيشاركون في البنى الديموقراطية أكثر فأكثر بالتشرب بالثقافة الديموقراطية وقيم المشاركة و التعايش.

هذا الوضع سيحتوي مجال الهجرة خارج أوطانهم رغم أن الهجرة أصبحت إحدى أوجه عالم ما بعد الحداثة حيث قننت الثقافة العالمية الثقافة التعددية. ويجب مراجعة تركيبة الجيوش على ضوء التطورات الجديدة، بالأخص تخفيض حجم القوات التقليدية الجرارة و تحديد مهامها دستوريا، والعمل على نزع السلاح النووي واحتواء أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يكون الجيش خاضعاً للأسس الديموقراطية لـلإدارة السياسية، ويجب تفصيل ذلك وتقنينه حتى تتحول هذه القاعدة من مجرد كلام إلى مشروع دستوري وطني. إن الجيش يمثل القوة الشرعية والمتفردة التي تلقى بأصواتها للحكومة المنتخبة قانونياً وتمثل جزءاً لا يتجزأ من أصولها. ولا يمكن للجيش أن يدعي الحكم إنابة عن الناس اعتماداً على سلطة البندقية. فصندوق الاقتراع يجب أن يسيطر على البندقية من خلال إقرار السلطة الدستورية والقانونية.

النظرة المفاهيمية للديموقراطية

يختلف تعريف الديموقراطية من تأويلات ضيقة جداً إلى تأويلات واسعة، من التغييرات البديهية إلى التحرر الاجتماعي الاقتصادي وتطوير ثقافة ديموقراطية للمجتمعات. ويمكن أن يحدد التعريف إما: –

1. **بتعابير السلوكيين:** من خلال التنافس والمشاركة والحرية المدنية الفاعلة

2. **وإما بالتعابير البنيوية:** نظم الانتخابات والمؤسسات السياسية اللائقة بنظام حزبي تعددي وتشريع وسلطة مستقلة.

وعلى أية حال لم تكن الديموقراطية مجرد مجموعة من الأفكار ترتبط بترتيبات مؤسسية معينة، لكن الديموقراطية في أحسن الأحوال هي عملية يسعى من خلالها لتحقيق تمثيل أوسع للشعب في عملية إتخاذ القرار والمحاسبية وتطوير سلطة المشاركة. والديموقراطية من أجل هذا الهدف هي نظام حكم

يتعرض بموجبه الحكام للمحاسبة بواسطة المواطنين الذين يكون القصد من الحكومة المنتخبة أن تكون ممثلهم المنتخب. ويتصف هذا النظام بالآتي:

1. الحكم الرشيد والشفافية
2. المحاسبية الرأسية
3. المسؤولية
4. حكم القانون
5. المراجعة الدستورية والضبط الدستوري
6. التمثيل الحقيقي
7. الانتخابات النظامية الدورية الحرة النزيهة
8. المشاركة السياسية
9. منح الصلاحية القانونية عبر الحريات السياسية والمدنية
10. تعددية التنظيم

ولسوء الحظ تواجه الديموقراطية عقبات جمة الشيء الذي يجعل تحقيقها أمراً صعب المنال، فأدناه ستة عوائق:

أولاً: تذهب الديموقراطية مذهباً ضد ميول ولاءات ثقافية ودينية كثيرة.

ثانياً: حولت الإدارات الاستعمارية السلطة في شكل مؤسسات ديموقراطية. وعلى أية حال عملت هذه الإدارات وهي تدنو نحو نهاية عهدها على تطوير مؤسسات الدولة خاصة الشرطة والقوات المسلحة باعتبارهما أدوات قمع. لقد كانت الإدارات الاستعمارية مرتابة في مؤسسات المجتمع المدني: الأحزاب السياسية، إتحادات العمال والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

ثالثاً: نسبة كبيرة من الصفوة في " العالم الثالث " لاسيما في ظروف الحرب الباردة استقطبتها آيديولوجيات اليسار واليمين الراديكالية، لذا بحثت هذه الصفوة عن برامجها اليوتوبية عبر الوسائل اللاديموقراطية.

رابعاً: شجع زعماء الحرب الباردة ودعموا الأنظمة الديكتاتورية لأهدافهم الإستراتيجية الخاصة.

خامساً: باتت السياسة الأمريكية في كثير من الحالات ملومة لأنها آثرت التعامل مع الديكتاتوريين،و ذلك لأن:

- الزعماء الديموقراطيين يعطون الأولوية لدوائرهم وولاءاتهم الوطنية و القومية.
- وينزعون للتفاوض حول أساس العلاقة مع القوى الدولية بشروط تقرّ عدالة أكبر للمصالح الوطنية العليا..

أ- يعبّر المقترح الأخير عن الحاجة للإصلاح في إطار إرادة الحكومات الإقليمية لدعم التحول، و ليست الإرادة الشعبية.

ب - ليس من الواضح كيفية تشجيع الحكومات على تنفيذ الإصلاح إذا وضعنا في الحسبان الجانب الطوعي للإصلاحات السياسية المقترحة للمشروع.

الآلية الدولية لتحصين الديموقراطية :

إن الورقة ترى بوجوب إنشاء أو قيام آلية دولية خاصة لحماية ومراقبة النزعة الديموقراطية وذلك لمنع أي انتكاس يمكن أن نتصوره عملاً مناوئاً للديموقراطية عالمياً، وأعني بها القوى السياسية التي تضمر أجندة سياسية تزدهر في الحكم الاستبدادي والنسبية الثقافية الضيقة، وهي قوى تهيمن على المسرح السياسي من خلال العنف والانقلابات متى ما سنحت لها الفرصة. لذا نقترح الأجندة التالية لآلية دولية تخلق و تكون مهمتها وأهدافها تحقيق الآتي:

1. أن تشرع الآلية الدولية في محاولات لترويج الأسس الديموقراطية على نطاق العالم، لتعزيز العملية الديموقراطية في إفريقيا للمساعدة في كسب المعركة من أجل التحولات الديموقراطية.

2. التعاون مع حركات الديموقراطية على المستوى الدولي وخاصة في دول الجنوب وبذل الجهد لأن يعمل النظام الديموقراطي كقوة لصنع السلام وتسوية الصراعات سلمياً بحيث يمكن كسب مكافآت السلام.

3. معالجة آليات الديموقراطية باعتبارها عملية لا تنفصل عن السلام والتنمية وبذلك يجب أن تتطور إلى مدى أبعد من شرعية القواعد ومناضلي الحرية والمهمشين أنفسهم بحيث يوجهون قادتهم ويحاسبونهم وأن هؤلاء القادة ما هم إلا خدّاماً لا حكّاماً.

4. تحسين طرق المعلومات والإتصالات باعتبارهما ضرورتين لتحقيق عولمة الديموقراطية وذلك لتعزيز قضية الديموقراطية دولياً فيما يتعلق بهذا الهدف.

5. ضمان مراعاة حكم القانون. وفصل السلطات واستقلال القضاء بحيث يمكن للقضاء من ترسيخ حكم القانون.

6. المساعدة في التعبئة للمشاركة الواسعة في الانتخابات

سادساً: حاولت الأنظمة الاستبدادية باستمرار سحق مؤسسات المجتمع المدني وطمس صورتها في أذهان الناس مستغلة الاحتكار الإعلامي.

هذه المشاكل تعتبر العوائق المحلية أمام إقرار و توطين و نمو الديموقراطية، ولكن يمكن تلخيص العوائق العالمية في النقاط التالية إذا أخذنا المبادرة الأمريكية للإصلاحات في الشرق الأوسط وإفريقيا نموذجا:

أولاً: تمخضت التعديلات التي أدخلت على المبادرة عن بعض التطورات الإيجابية والأهم أن تركيز أمريكا على الإصلاح عمل على تنشيط مناقشة القضية في الشرق الأوسط، فقد انبثقت عدة بيانات وإعلانات من الكيانات الحكومية وغير الحكومية في العالم العربي حول الحاجة للإصلاحات. وفي هذا الصدد نشرت مجموعات كثيرة بما فيها حركة الأخوان المسلمين في مصر برامج لوضع العناصر الأساس للإصلاح المتنامي داخلياً. علاوة على ذلك، شرعت بعض الحكومات في المنطقة في إجراء برامج إصلاحاتها الداخلية الخاصة بها. وفي ذات الوقت تبنت الجامعة العربية في الآونة الأخيرة برنامجاً يتكون من 13 نقطة ليمثل الرهان المشترك الأول للإصلاح في تاريخها. وحتى لو كانت المناشدات الحكومية للإصلاح مناشدات تجميلية للنظام أكثر منها مناشدات حقيقية، فإنها تعطي مدخلاً لدعم التغيير الحقيقي. ومن المهم كذلك أن الجدل حول الإصلاح قد اخترق الحديث العربي العام في الصحف وفي برامج التلفزيون وعبر الإنترنت وشبكات التدوين الافتراضي في الشبكات الدولية و المحلية.

ثانياً: آثارت المبادرة إحساساً عالياً من التنافس من جانب حلفاء أمريكا الأوروبيين في مجال تعزيز الديموقراطية. وتحديداً عمل الإتحاد الأوربي على تشجيع المناقشات الداخلية حول كيفية إعادة تنشيط عملية برشلونة وبالأخص أوجه تعزيز الديموقراطية فيها. إن الإهتمام المكثف لإقرار الديموقراطية من جانب أوربا سيثير أيضاً تنافساً أكبر داخل المنطقة للحصول على المال. وتعد الإستراتاجية الأوربية لخلق "خطط عمل" بأموال متزايدة للبلدان التي تنجز إجراءات محددة في مجال حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. فمثل هذه الحوافز من شأنها أن تشجع حركة أكبر حول الإصلاح من المنطقة. و من المستحسن أن نعمل على ربط الإصلاحات و تقدمها ببرامج الإعفاء المتدرج لديون دول الجنوب إذ إن أغلبها أعطيت لدعم حكومات غير منتخبة و برامج استقطاب حاد بين الجباريين في زمن الحرب الباردة و لا علاقة للمشاريع التنموية بها.

ثالثاً: تضع المبادرة الشرق – أوسطية الأوسع، إهتماماً كبيراً على الحاجة للتعاون متعدد الجهات. وتتطلب التحديات الضخمة الكامنة في إقرار الديموقراطية الشرق- أوسطية أن تعمل الولايات المتحدة وأوربا معاً. و الدول الصناعية الثمان الكبار يمكنها من خلال حوار وتشاور أكثر أن تعزز التكاملات الموجودة وتطرح المزايدات السياسية بينها جانباً.

و لكن التنفيذ الناجح للمبادرة الأخيرة يواجه تحديات تحديين رئيسين:

أولاً: موقف أمريكا في الشرق الوسط الذي تدنى للحضيض نتيجة: –

أ) الاضطراب المتصاعد في العراق نتيجة فضيحة سجن أبي غريب و العنف الإسرائيلي اللبناني الأخير و السكوت و المؤازرة الأمريكية الضمنية، كلها عوامل ساهمت في تنامي شعور مناهض لأمريكا. فدرجات الرضا عن أمريكا كانت أصلا في أدناها قبل الكشف عن صور أبي غريب، وبالتالي فإن مناشدات أمريكا لإقرار الديموقراطية في الشرق الأوسط تعدّ نداءات جوفاء على هذه الخلفية نسبة لازدواجية المعايير.

ب) إن فجوة مصداقية أمريكا واضحة في أوروبا أيضاً، فبعض صناع السياسة الأوربيين عبّروا عن اشمئزازهم إزاء خلق تعاون ملموس أكثر مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكثير من الأوربيين يرتابون في مصداقية التزام الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي. ويشير آخرون إلى مصداقية أمريكا الضعيفة التي يمكن أن تسحب معها البرامج والسياسات الأوروبية و بالتالي الموقف الأوروبي إلى أسفل.

ثانياً: أن المبادرة لا توضح إستراتيجية تنفيذ واضحة للآتي: –

أ- يعبّر المقترح الأخير عن الحاجة للإصلاح في إطار إرادة الحكومات الإقليمية لدعم التحول، و ليست الإرادة الشعبية.

ب- ليس من الواضح كيفية تشجيع الحكومات على تنفيذ الإصلاح إذا وضعنا في الحسبان الجانب الطوعي للإصلاحات السياسية المقترحة للمشروع.

الآلية الدولية لتحصين الديموقراطية :

إن الورقة ترى بوجوب إنشاء أو قيام آلية دولية خاصة لحماية ومراقبة النزعة الديموقراطية وذلك لمنع أي انتكاس يمكن أن نتصوره عملاً مناوئاً للديموقراطية عالمياً، وأعني بها القوى السياسية التي تضمر أجندة سياسية تزدهر في الحكم الاستبدادي والنسبية الثقافية الضيقة، وهي قوى تهيمن على المسرح السياسي من خلال العنف والانقلابات متى ما سنحت لها الفرصة. لذا نقترح الأجندة التالية لآلية دولية تخلق و تكون مهمتها وأهدافها تحقيق الآتي:

1. أن تشرع الآلية الدولية في محاولات لترويج الأسس الديموقراطية على نطاق العالم، لتعزيز العملية الديموقراطية في إفريقيا للمساعدة في كسب المعركة من أجل التحولات الديموقراطية.

2. التعاون مع حركات الديموقراطية على المستوى الدولي وخاصة في دول الجنوب وبذل الجهد لأن يعمل النظام الديموقراطي كقوة لصنع السلام وتسوية الصراعات سلمياً بحيث يمكن كسب مكافآت السلام.

3. معالجة آليات الديموقراطية باعتبارها عملية لا تنفصل عن السلام والتنمية وبذلك يجب أن تتطور إلى مدى أبعد من شرعية القواعد ومناضلي الحرية والمهمشين أنفسهم بحيث يوجهون قادتهم ويحاسبونهم وأن هؤلاء القادة ما هم إلا خدّاماً لا حكّاماً.

4. تحسين طرق المعلومات والإتصالات باعتبارهما ضرورتين لتحقيق عولمة الديموقراطية وذلك لتعزيز قضية الديموقراطية دولياً فيما يتعلق بهذا الهدف.

5. ضمان مراعاة حكم القانون. وفصل السلطات واستقلال القضاء بحيث يمكن للقضاء من ترسيخ حكم القانون.

6. المساعدة في التعبئة للمشاركة الواسعة في الانتخابات الديموقراطية فالأغلبية مطلوبة من خلال العملية الانتخابية لكسب الديموقراطية وأن هذه المشاركة الواسعة تصبح ضماناً و أساساً لإقرار الديموقراطية من أدنى إلى أعلى.

7. القضاء على العوائق الأزلية لديموقراطية التعليم بتعزيز تعليم حقوق الإنسان ليصبح جزءاً من المناهج الأكاديمية التي طالها الإصلاح.

8. التعاون مع الوكالات الأممية المختصة المرتبطة بدعم حقوق الإنسان والعمل على تعزيز عالمية حقوق الإنسان وتنفيذها باعتبارها مطلباً للديموقراطية.

9. بذل الجهود حتى تعمل الديموقراطية على تقوية القطاعات المحرومة و الهشة (النساء، الشباب، الطلاب، المزارعين) حتى يحمي المجتمع المدني الحكم الديموقراطي من الهجوم المعادي للديموقراطية ويجب أن تكون هذه القطاعات - لخاطر بقاء الديموقراطية - هي القوى المركزية في وسط كل الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

10. إعادة بناء النهج العسكري في إفريقيا حتى ينسجم الجيش مع القوانين الديموقراطية وألا يسئ سلطته لوأد الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في مهدها،

فمن واجبهم الدستوري حماية العملية الديموقراطية بتحصينها وتحصين الحكومة من الدول و الجماعات المغامرة.

11. تقييد دور الجيوش في قارة إفريقية متحررة ومستقلة ودعم قضية التجريد العسكري ونزع السلاح النووي حتى يعاد تخصيص المبالغ الضخمة من المال لمقابلة الاحتياجات الإنسانية والأساس والقضايا البيئية والتنمية.

12. التعاطي مع أفضل الطرق التي يمكن أن تصاغ بها الديموقراطية في إفريقيا وتنفيذ البحوث حول دور الثقافات الموجهة نحو السلام باعتبارها عاملاً حافزاً في العملية الديموقراطية ودراسة موروث الأنظمة الديموقراطية ذات التطبيق الفاشل في إفريقيا والشرق الأوسط (السودان – دراسة حالة مثلا).

13. بحث أفضل الطرق التي تحسن بها الحكومات الديموقراطية أداءها الاقتصادي لتجسير فجوة إحباط القواعد. ولابد من توجيه خطط اقتصادية بديلة نحو تقليل حدة فقر شريحة الفقراء في المجتمع.

14. تعزيز الإتصالات على المستوى الدولي مع معاهد البحوث، المنظمات غير الحكومية، منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام وذلك للإعانة على دعم نزعة الديموقراطية العالمية وعالمية حقوق الإنسان.

15. ترتيب مجموعات عمل ندوات، سمنارات، ودراسات بمعاهد السلام لدعم فض النزاعات بالوسائل السلمية في مناطق الحرب.

16. تأسيس مجلة دورية أو دوريات مختصة وتشجيع الباحثين الشباب ونشطاء الديموقراطية بما في ذلك قضايا التنمية وحقوق الإنسان.

17. عقد المؤتمرات والورش على المستوى الدولي في أكاديمية ذات شهرة و معرفة و تاريخ لتعزيز الوعي الديموقراطي والوعي بحقوق الإنسان.

18. تعزيز الأجندة المعنية بتعيين مقرر خاص على مستوى الأمم المتحدة ليعمل تحت السكرتير العام للأمم المتحدة.

19. يمكن للمقرر الخاص للديموقراطية أن يتعاون مع التحالف وبالعكس لتحقيق الآتي:

أ) مراقبة العمليات الانتخابية المحلية والقومية بإدارة العملية تحت الآلية الدولية أو وحدة مراقبة خاصة يفوضها السكرتير العام للأمم المتحدة.

ب) مساعدة المتنافسين على إجراء حملاتهم بلا وجل أو خوف من الانتقام أو القمع.

ت) الضغط دولياً لإعادة إقرار الحكومات المنتخبة ديموقراطياً في حالة أن

أطاح بها تدخل عسكري.

ث) شن حملة في هذا الخصوص لتثبيط القوى المناوئة للديموقراطية – وذلك لإقرار السلطة والحفاظ عليها وإدارتها – بإثارة المعارضة وعدم التعاون الشامل وإظهار الخزي العام.

ج) دعم وابتدار سياسة عملية في الأمم المتحدة في حالة أن أطاح الجيش بحكومة منتخبة قانونياً منها مثلا:

● تطبيق معايير الحد الأدنى لمنظمة القانون الدولي بباريس أي تبني إستراتيجية تثني الحكام عن انتهاكات حقوق الإنسان.

● إجراء الضغوط بالتناغم مع المساعي الحميدة للسكرتير العام للأمم المتحدة تعزيزاً لدراسة الإجراءات المنبثقة لضمان عدم الانتقاص من الحقوق والحريات الـ 16 غير القابلة للتسيير والمذكورة أعلاه.

● تعزيز هذا النظام القانوني وثقافة حقوق الإنسان دولياً لكي تعيها القواعد وتصوغ بها الوحدة لحماية هذه الحقوق في أوقات الانهيار الديموقراطي. (المطالبة بالتنصيب الفوري للحكومة المخلوعة باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الذي تأثر بالانقلاب) .

● إدانة ومعارضة الممارسة النزوية للسلطة والانتهاك التعسفي للدستور.. المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين و سجناء الضمير فوراً.

● التخفيف من الخسارة بإجراء الضغوط على الحكام كي يمتنعوا عن تعليق معايير حقوق الإنسان التي أوضحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

● تكييف الإستراتجيات التي تراقب بموجبها قواعد القانون الدولي التي تحكم حالات الطوارئ حسب وثائق العهد الدولي.

● دعم الجهود الهادفة لإثارة الثورة الشعبية ضد الدكتاتوريات والأنظمة الإستبدادية.

● يجب على هذا التحالف أن يستنفر المجتمع الدولي ليثني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن منح الاعتراف لأي ممثل لهذه الأنظمة المروجة لنفسها في أي محفل دولي.

ح) يحاول في اجتهاداته وبتحريض القانونيين والدارسين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان لدراسة الديموقراطية باعتبارها لقباً معيارياً جديداً في المستوى القانوني الدولي.

خ) يحاول إظهار الحق في نظام القانون الدولي للمشاركة في عملية الحكم باعتبارها حرية إيجابية والتي يعتبر التغول عليها من جانب الحكام أو

الدكتاتوريين مشابهاً لتهديد السلام والأمن الدوليين.

د) سينسق مع الأمم المتحدة لفرض العقوبات على أي نظام غير منتخب وصل للسلطة عبر إنقلاب غير شرعي وضد إرادة الشعوب.

ذ) سيشرع في حملة دبلوماسية تهدف لإيضاح القضية في المسرح الدولي.

ر) يجب أن يحرض الصناديق الدولية والحكومات الديموقراطية على مستوى العالم للإحجام عن الدعم المالي وفرض حظر على شحنات تجارتها وأسلحتها وتهيئة المجتمع الدولي للتدخل الفاعل. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة على رسم الخطط التي يتم بفضلها توسيع نطاق الشرعية الثقافية للديموقراطية بالتفكير في أنموذج معياري جديد للتطابق القانوني الذي يسير خلافاً للنسبية الثقافية وذلك بدون الحطّ من الهوية الثقافية لجهة ما بحيث تصبح غير ذات صلة.

مقترح لديموقراطية مستدامة في السودان :

1. برنامج عمل سياسي محدد تحديداً جيداً يتم تنفيذه بواسطة حكومة منتخبة ونيابية ديموقراطية حقيقية ذات محاسبة فعالة على كل مستويات القيادة. ويطلب هذا إنشاء ودعم مؤسسات ديموقراطية توجد فيها مشاركة شعبية وقاعدية حقيقية في إتخاذ القرار مع تخصيص الموارد في كل مستويات المجتمع. كما يجب التركيز على منح الصلاحية الفاعلة لكل أفراد المجتمع والنساء والرجال والشباب.

2. تقسيم السلطة بغرض ابتعاث نظام فيدرالي فاعل.

3. حكم القانون ومراقبة حقوق الإنسان الأساس.

4. يجب أن تكون المواطنة أساساً للحقوق والواجبات الدستورية..

5. اعتماد برنامج عمل إيجابي للحفاظ على توازن التنمية و البيئة الريفية.

6. منح الأهلية للطبقات المعوزة والنساء و العمل على دفعها للتفاعل النشط في الشأن العام.

7. خلق الوظائف على أساس الفرص المتساوية لإشراك القدرات الشبابية في مشاريع التنمية وإعطاء فرصة لمساهمتهم الإيجابية في سودان ما بعد الصراع.

8. خلق آلية للتوزيع المتساوي للدخل والثروة والسلطة والفرص التي تدّر الدخل فضلاً عن دعم المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمنظمات التعاونية والشعبية و توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

9. تعزيز الثقة لدعم صنع السلام وبناء الدولة.

10. معالجة الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بجعل قسمة السلطة والثروة صلاحية قانونية و دستورية.

11. الأجندة الديناميكية لتعزيز المصالحة بين المناطق المتحاربة وأجزاء البلاد الأخرى والمراكز.

خاتمة :

❖ إن الضرورة لنمو نزعة الديموقراطية في أفريقيا والسودان واعدة ويمكن أن تحدث عهداً جديداً مع زوال سلبيات الماضي زوالاً كاملاً. ذاك الماضي الذي أثرت عليه مجموعة عوامل انتهت بزعزعة الديموقراطيات.

❖ إن الديموقراطية باعتبارها نظام حكم بات ولا يزال يدعمها التزام أخلاقي قوي رغم أن التجربة أظهرت أعراض عجز في الكيفية التي تعمل بها .

❖ إن الديموقراطية في أفريقيا والسودان هي أفضل عملية لمحاربة الإرهاب والتطرف لأنها توسع من نطاق المشاركة السياسية وتؤيد الحاجة لحكم القانون وحقوق الإنسان و تخلق التراضي المطلوب.

❖ على المجتمع الدولي أن يسعى لإنشاء آلية خاصة، الأمر الذي حاولت هذه الورقة مناقشته هنا وتعتبر هذه الآلية خطوة أكثر عملية وإيجابية لدعم الديموقراطيات الوليدة في إفريقيا حيث من المتوقع أن تصل إليها التجربة الديموقراطية السودانية فيما يتعلق بالأنموذج المعياري والاعتبار النفعي.

❖ يجب أن لا توضع الديموقراطية بالسودان في مؤخرة الأجندة الدولية، بل يجب أن تعطى أولوية قصوى لتأثير السودان الكبير جداً في الدوائر الثقافية المحيطة بحدوده السياسية.

التعــقــيبات

أولاً : تعقيب الأستاذ محمد أحمد سالم

الموضوع المطروح هو من مواضيع الساعة، لأنه يتعلق بالممارسة الديموقراطية والتحول الديموقراطي في المرحلة القادمة، والمعروف ان الديموقراطية هي واحدة من القضايا الثلاث الملحة، أولها السلام، وآخرها التنمية، وأوسط عقدها الديموقراطية.

نشكر د.مضوي على مبادرته وجهده، فهو سياسي وباحث استراتيجي متميز، وورقته حول مشاكل الديموقراطية في الدول النامية – السودان نموذجاً – تمثل محاولة جيدة لتشخيص أدواء الديموقراطية في هذه الدول.

قيمة هذه الورقة لا تقف عند تحديد الداء، لكنها تمتد إلى وصف الدواء. والمعروف أن الترياق المضاد للأمراض شيء في غاية الأهمية، وينطبق الأمر على أدواء الديموقراطية.

هنالك ملاحظة أولية على الورقة بشكل عام، أولها أن أصل الورقة كان بالإنجليزية، لهذا كانت هنالك بعض الصعوبات في فهم العديد من المصطلحات المترجمة للعربية.

النقطة الثانية أن الورقة أشارت إلى مسألة تعيين أعضاء في البرلمان، ومن المهم أن نشير هنا إلى أن ظاهرة التعيين لم تكن معروفة في عهد الحكم الحزبي في السودان، والاستثناء كان في عضوية مجلس الشيوخ عام 1954م، إذ نص دستور الحكم الذاتي على تعيين جزئي لعضوية المجلس.

طبعاً العيب الجوهري في مسألة التعيين أنه غير ديموقراطي، لأن قيمة المؤسسة في صدق تمثيلها للمواطنين والتمثيل القائم على الاختيار الحر هو ركيزة النظام النيابي وأساسه المتين.

إن آلية التعيين تبنتها أنظمة الحزب الواحد في السودان، (حكومة مايو ثم حكومة الإنقاذ الوطني) قبل إقرار التعددية السياسية بمقتضي دستور 1998م. ولقد كان المجلس الوطني الانتقالي – أول المؤسسات التشريعية في عهد ثورة الإنقاذ الوطني – مجلساً معيناً بكامله، إذ لم تكن الظروف مواتية لإجراء انتخابات عامة عام 1992م فتم اللجوء إلى خيار التعيين.

صحيح أن ذلك المجلس كان من أفضل البرلمانات التي مرت على البلاد من حيث العضوية القائمة على الانتقاء بيد أن تلك الميزة لم تشفع له عند تقييمه في نهاية المطاف على ضوء المعايير العالمية المعمول بها في هذا الشأن.

المسألة الأخرى التي أود الوقوف عندها هي إشارة الدكتور مضوي إلى أن دستور الحكم الذاتي لعام 1953م كان المثال الذي اتبعته الدساتير السودانية اللاحقة. هذا القول صحيح جزئياً بالنسبة لدساتير 1956م و 1964م و1985م، إما دستور مايو (الدائم) لسنة 1973م، ودستور الإنقاذ لسنة 1998م فقد خرجا عن نمط دستور الحكم الذاتي خروجا بيِّناً. ولقد تأثر دستور 1973م بالتجربة المصرية تأثراً واضحاً من حيث القوالب والمحتويات. كما أن دستور 1998م نحى منحى تأصيلياً، واتجه بقوة نحو المنابع الإسلامية، وسعى إلى التوفيق بين الأصالة والمعاصرة.

ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل ما ورد في الورقة حول الثقل البرلمان لحزبي الأمة والاتحادى الديموقراطي عقب انتخابات العام 1968م بحصول حزب الأمة (جناحى الصادق المهدي والإمام المهدي) على (65 مقعداً) ، وفوز الاتحاد الديموقراطي بعد توحده مرة ثانية بـ (101 مقعداً) . المفارقة أنه في انتخابات 1986م تبادل الحزبان هذا الثقل إذ حصد حزب الأمة (101 مقعداً) والاتحادي الديموقراطي (68 مقعداً) .

آخر الملاحظات الأولية أشارة معد الورقة إلى أن الثورة المهدية كانت أول نظام حكم قام على أسس قبليه.

أجد نفسي مختلفاً هنا مع أخي د. مضوي، ذلك أن في هذا الزعم ظلم كبير لتلك الثورة الرائدة، والتي سعت – بشواهد تاريخية قوية – إلى تجاوز النظام القبلي، وإحلال العقيدة الدينية محله، ويؤكد هذا الفهم الصراع المرير بين الخليفة عبد الله، ومعظم قبائل البلاد الكبرى، والتي لم تقبل الخضوع لسلطة مركزية في أم درمان، فكانت الثورات ومظاهر العصيان التي قابلها الخليفة عبد الله بشدة وضراوة.

عودة إلى موضوع الورقة وهو مهددات الديموقراطية في الدول النامية، ففي رأي أن أخطر هذه المهددات هو الممارسة غير الديموقراطية داخل الكيانات السياسية نفسها.. أي أن العدو الأكبر هو نقاط الضعف الذاتية، والتي تشبه الطابور الخامس الأشد فتكا من العدو الخارجي الظاهر، ممثلاً في السلطة أو الأجهزة الرسمية. ولتوضيح هذه النقطة بصورة أدق نقول أن الأحزاب السياسية غاية في نفسها لكنها وسيلة وأداة للفعل الديموقراطي وللمشاركة العامة، لهذا فإذا انعدمت المؤسسية أو الديموقراطية الداخلية في القوي السياسية المنظمة، فإن فاقد الشيء لا يعطيه. يجب أن تقوم الأحزاب على أسس ديموقراطية وشورية، وأن تتاح داخل أجهزتها حرية التعبير، والحق في التنافس الحر للمواقع القيادية، وأن لا تسمح بسيطرة الأفراد على مصائر الأحزاب.

ومن المخاطر الكبيرة على النهج الديموقراطي زهد عامة المواطنين في الممارسة الديموقراطية بأشكالها المختلفة وفي مقدمتها الانتخابات العامة،

والإحساس بخيبة الأمل وعدم الثقة في القيادات الحزبية والمؤسسات النيابية، والشعور بأن هذه المؤسسات عديمة الفائدة، وأن الانتخابات لن تأتي بممثلين صالحينٍ لقيادة الأمة، كل ذلك يعزز مظاهر اللامبالاة والتقاعس عن المشاركة: ترشيحاً أو اقتراعاً أو حتى الانخراط في الكيانات السياسية.

لقد شهدت بلادنا ثلاثة انقلابات عسكرية (في 17 نوفمبر 1958م، و25 مايو 1969م، و30 يونيو 1989م) وفي كل مرة كان الشعب يرحب بالحكام الجدد بعد إذاعة البيان الأول. هذا لا يعني أن الشعب السوداني ضد الحكم المدني القائم على التداول السلمي للسلطة، ولا يعني أن هذا الشعب مغرم بالأنظمة العسكرية، لكن الحقيقة أن الأداء المخيب للآمال من قبل السياسيين وأحزابهم، والصراعات المريرة على السلطة، والمهاترات والمؤتمرات، والكيد السياسي السيئ، من قبل القيادات، كل ذلك فَتَّ في عضد تجربتنا الديموقراطية، وسهل كثيراً عمليات الانقضاض عليها، وكانت النتيجة هي هذه الدائرة المفرغة. (حكم حزبي ضعيف يؤدي إلى انقلاب عسكري، ثم ثورة شعبية تطيح بالحكم العسكري ثم عودة للحكم الحزبي) دون الاستفادة من التجارب والعظات، رغم كل هذا فمن الثابت اليوم أن لا بديل للتعددية السياسية، فهي رغم مساوئها أفضل الخيارات، بيد أن التعددية السياسية لم تحد من الاستقرار السياسي، والتنمية الشاملة، إلا إذا التزمت بقواعد اللعبة الديموقراطية، وتأسست كيانات على مبادئ المؤسسية والشفافية والحرية.

من الإشكاليات أيضاً الدور المؤثر للصحافة في دعم أو اضعاف الحياة السياسية، ولقد شكا بعض السياسيين من دور الصحافة السلبي في كثير من عهودنا الماضية. لهذا فلابد من صحافة حرة موضوعية ومسئولة، وإلا تحولت السلطة الرابعة إلى معول هدم للبناء الديموقراطي.

إن القيادات الدينية، ورموز المجتمع، فضلاً عن قيادات الدولة والمؤسسات والأجهزة التشريعية، والتنفيذية، والسيادية، تستحق أن يتم التعامل معها من قبل الصحافة بمقتضي اللياقة والاحترام اللازمين، وذلك دون مساس بحق الصحافة الحرة في النقد الموضوعي والبناء، خدمة للمصلحة العامة.

ومن المعوقات الديموقراطية أيضاً، هذا التنامي المضطرد في الحس الجهوي والعصبية العرقية والتحيز القبلي في العمل السياسي، بحيث أصبحت تعلو اعتبارات العنصر والأصل الإثني على عناصر الكفاءة والخبرة والفاعلية عند الاختيار للمواقع القيادية في الأحزاب والدولة.

ومن العقبات كذلك - والتي تعوق التطور في دول العالم الثالث - تفشي ظاهرة الفساد السياسي والمالي. وللفساد المالي مظهران: أولهما استخدام المال والنفوذ لشراء التأييد السياسي، والثاني تبديد المال العام بدلاً من انفاقه في المصالح العامة ودفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن الترياق المضاد للجهوية هو تقوية الحزب القومي الذي يضم كافة المجموعات العرقية ويوحدها على أسس فكرية ومبادئ سياسية. أما التصدي للفساد فيحتاج إلى إعمال مبدأ الشفافية وتفعيل أجهزة الرقابة المختلفة.

يظن البعض أن أكبر مهدد للحياة الديموقراطية في الدول النامية هو تدخل الجيش في العمل السياسي والانقلابات العسكرية.ولقد لعب الجيش السوداني دورا في تاريخنا السياسي وحكم أكثر مما حكم المدنيون. في رأيي أن من المناسب إعطاء دور للجيش كمؤسسة ترمز للوحدة الوطنية، وهنالك صيغ عديدة في هذا الشأن، بيد أن اتقاء تدخل العسكر لا يكون بالتمني، وإنما بالعمل الجاد وبتقوية الحكم المدني لأن في ضعف هذا الحكم أكبر إغراء لتدخل الجيش. ولو نظرنا إلى الهند – أكبر ديموقراطية في العالم – سوف نلاحظ إنها لم تعرف إطلاقاً الانقلابات العسكرية على عكس جارتها باكستان التي تشهد انقلاباً كل عشر سنوات.

أخر معوقات الديموقراطية في نظري هي النظام الانتخابي المعمول به الآن في السودان وهو نظام الدائرة الفردية المرتكزة على معيار الأغلبية. لقد آن الأوان لإعادة النظر في هذا النظام جدياً و الانتقال لنظام القوائم والتمثيل النسبي. لأن التمثيل النسبي يضمن تمثيل كافة ألوان الطيف السياسي ذات الوزن، وبالتالي يحقق استقرارا سياسياً، ويبعد شبح الانقلابات التي تنطلق من محاولات الإقصاء للقوي السياسية.

لقد جاء انقلاب مايو كنتيجة لعدة عوامل أبرزها طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان، وحظر الحزب، وجاء انقلاب يونيو1989م بعد أن عُزلت الجبهة الإسلامية وأبعدت عن الحكم.

التجربة الماليزية أثبتت نجاح التمثيل النسبي في جمع الكلمة وتحقيق الاستقرار السياسي، إذا أنه رغم قدرة السكان الأصليين على الفوز بكل المقاعد، إلا إن القادة بعيدي النظر رأوا أن يشركوا معهم الأقليات الهندية والصينية، وبذلك تحقق قدر من الاستقرار ساعد في انطلاقة ماليزيا المعروفة والتي تحولت إلى أحد أبرز النمور الآسيوية.

ثانياً : تعقيب : د .إسماعيل الحاج موسي

● لابد لي أولاً أن أعبر عن سعادتي بأن توكل لي مهمة التعقيب على هذه الورقة ولابد لي أيضاً أن أبدأ بالثناء العاطر وأن أعبر عن إعجابي بالتحليل الذي أعمل فيه أخي مضوي عقله وقلمه في كتابة هذه الورقة القيمة الممتازة حقاً... ولكن هذا الثناء المُسَتحق لا ينفي أنني قد وجدت نفسي أختلف، في مواطن ومواضع عديدة في الورقة، مع الطرح الذي أورده أخي مضوي..

● فمع كل الأحداث التي تجري في العالم، وفي كثير مما تطفح بها أجهزة الأعلام العالمية يومياً.. يبدو أن إرهاصات وتباشير القرن الحادي والعشرين قد حملت معها مراجعة كاملة لملفات النظرية السياسية، ويبدو أن هناك ترتيباً جديداً للأوراق.. وأن المسألة في كثير من أنحاء العالم قد وصلت حداً يستوجب التفكير الجاد والبحث المتعمق عن حلول تتجاوز الأُطر المألوفة وتحلق في آفاق أوسع يستوحي فيها القادة والجماهير أشكالاً ومضامين تأخذ في اعتبارها كل مستجدات الواقع المحلي والإقليمي والدولي وكل متغيرات هذا العصر الراكض..

● وإذا كان النداء الأساسي لهذا العصر هو نداء الديموقراطية – كما تشهد أحداث العالم من حولنا – يصبح السؤال في السودان – كما في كل مكان– مطروحاً ومشروعاً... كيف نحقق الديموقراطية؟؟

● وإذا كانت التجارب المختلفة في السودان قد جعلت – خطأً – مصطلح "الليبرالية" هو المرادف الوحيد لمصطلح "الديموقراطية" يبقى السؤال إلى أي مدى تلائم الصيغة الليبرالية واقع السودان؟... وما هو حظ هذه التجربة من النجاح أو الإخفاق من خلال التقويم لثلاث فترات طُبقت فيها هذه الصيغة في السودان (54 – 58 / 64 – 66 / 86 – 89) ؟..

● وعندما نعمد لتقويم أي صيغة للحكم فلابد أن يكون السؤال الأساسي هو، إلى أي مدى استطاعت هذه الصيغة أن تخلق المناخ المناسب وتوفر الظروف الملائمة لخدمة القضايا الأساسية للوطن؟؟... ومن هذه القضايا في السودان وعلى سبيل المثال – الوحدة الوطنية والتنمية والتوازن في توزيع الثروة والسلطة واستدامة السلام والتحول الديموقراطي...

● لقد بدأت إرهاصات التجربة الليبرالية وأخذت في التبلور منذ القرن السادس عشر حيث صب في معينها الكثير من الاجتهادات كنظرية العقد الاجتماعي لروسو وكتابات فلاسفة الحرية البرجوازية كمونتسكيو والاقتصاد الرأسمالي الحر لآدم سميث والثورة الكنسية التي قادها لوثر وغيرهم... لقد

نشأت الصيغة الليبرالية فلسفة اقتصادية سياسية اجتماعية انطلقت من التحليل لواقع يختلف تماماً عن واقع المجتمع السوداني الذي يعاني من خارطة تعليمية ضعيفة ووضع اقتصادي هش و تركيبة ثقافية متنوعة معقدة ومن مظاهر شتات طائفي وقبلي وعشائري وجهوي عميقة وكثيرة.

● لقد قال أحد حكماء أفريقيا قديماً إن الديموقراطية في الفهم الأفريقي وفي الواقع الأفريقي تتلخص في أن يجلس الناس تحت الشجرة ويتكلمون ويتكلمون ويتكلمون... ولعل هذا الفهم البدائي للديموقراطية يُعد مسئولاً إلى حد كبير – بالإضافة إلي أسباب ومفاهيم أخرى كثيرة، عن البدايات المتعثرة والمشاوير التائهة لعهود الاستقلال في كثير من دول القارة... فهو الذي أورث كثيراً من القطاعات في هذه القارة هذا الإعجاب بالديموقراطية الغربية وأورثها هذا الحرص علي ممارستها بهذه الصورة الشكلية التي تعتبرها غاية في حد ذاتها وتقتفي أثرها وقع الحافر على الحافر...

● وقد نسي بعض الأفارقة من فجر الستينات أن الديموقراطية هذه التي تتحول فيها المؤسسات إلى أسواق للكلام، الكلام المفيد والكلام الغير مفيد، تجعل من السهل والسريع تمزيق الخيط الرفيع بين الحرية والفوضى..

● فهل من الممكن في السودان أن تعمل الصيغة الليبرالية المتعددة الأطراف بصورة فاعلة وإيجابية مع كل عوامل الشتات والتمزق التي تسود المجتمع..

● هذا هو السؤال الكبير والمهم المطروح..

● ودعونا نحاول الإجابة...

● فبسبب الموقع الجغرافي للسودان – وبسبب وضعه الديمقرافي وخلفيته التاريخية كان واقعه الثقافي واقعاً فريداً يتميز بالتعدد والتنوع... ففي السودان ما يقارب الستمائة قبيلة.. ولقد أدت عوامل عديدة منها كبر المساحة وصعوبة المواصلات، أن تتعمق روح العصبية القبلية... ولقد كانت القبلية واحداً من أهم وأخطر عوامل الشتات والتمزق في أفريقيا إذ إنها السبب الأول لمعظم الحروب الأهلية والقلاقل السياسية التي اشتعلت نيرانها في أماكن مختلفة من القارة، إلا أن هذا العامل يبدأ أحد وأعمق في السودان بعد أن لعب الاستعمار دوراً أساسياً في ترسيخه ليطيل بقائه من خلال إضعاف آصرة الوطنية الكبرى.. وحتى النعرات الجهوية العديدة التي ظهرت في أنحاء مختلفة من السودان، والتي انطلقت من الإحساس بالغبن الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي أولده مركز السلطة والثروة، كان لروح القبلية المتأصلة دوراً كبيراً في تعميقها وتغذيتها..!

● ولقد نشأت في السودان طائفتان كبيرتان – الأنصار والختمية – استمدتا

جذورهما من طرق صوفية قديمة... ولأن الطرق الصوفية قد أسهمت أسهاماً ضخماً في نشر الإسلام في السودان، ولأن دورها اقتصر تقليدياً على مجالات الدين، فإن طائفتي الأنصار والختمية في مستهل تكوينهما اضطلعتا بدور كبير في تجميع الناس وفي التأهيل الاجتماعي والديني.. ولكن بمرور الزمن، وربما من منطلق الطموح الزعامي، وبتحريض سافر أو مستتر من قبل دولتي الحكم الثنائي، أوغلت زعامة الطائفتين في العمل السياسي.. وكان دخولهما في السياسة بهذا الشكل السافر والعميق سبباً في إحداث الشروخ في جدار الحركة الوطنية منذ الأربعينات..!!

● ولقد رمت العصبية الطائفية والقبلية بظلال ثقيلة وداكنة في الساحة السياسية السودانية، فسيطرت الزعامات الطائفية علي الأحزاب السياسية.. وبسبب المنطلقات الغيبية والنفوذ المادي والهيمنة الروحية والاجتماعية تم تغييب وعي المواطن وسُلبت إرادته في الممارسة الحرة لحقه السياسي وتلونت الحياة السياسية بالولاءات الضيقة غير الموضوعية وأصبح الولاء لزعيم القبيلة أو الطائفة وليس للوطن الواحد الكبير..

● ومن المعروف أن الصيغة الليبرالية لحمتها وسداها الحركة الحزبية حيث تتعدد تنظيمات سياسية تكون بمثابة مدارس للجهد الفكري والعمل التنظيمي والممارسة الديموقراطية... ومن يتحدث عن أحزاب بالمعني العلمي والحديث لماهية الحزب فهو يتحدث عن فكر وتنظيم وعن برنامج وعن مؤتمرات وانتخابات وهلم جرا.. فهل لدينا أحزاب بهذا المعني في السودان..!!

● إن الأحـزاب الكبيرة في السودان هي في حقيقتها وجوهرها مجرد واجهات سياسية لطوائف صوفية... فالأحزاب الكبيرة في السودان قد ارتكزت أساساً وتماماً على الطائفية وحملت معها في ممارساتها وحركتها في الساحة السياسية كل الأدواء التقسيمية والاستغلالية وبالتالي فهي لم تعد مؤهلة حقيقة لتطبيق صيغة ليبرالية صحية صحيحة... ولذلك فإن كل قادة هذه الأحزاب – بلا استثناء – هم نتاج مؤسسات اجتماعية شمولية، تربوا في أوساط أسرية وطائفية لم يتعودوا بحكم مكانتهم فيها، أن يسمعوا الرأي الآخر.. ونشأوا في بيئة لم يتعودوا فيها أن تُرد لهم كلمة... ومن هنا كان هذا التناقض بين الخلفية الاجتماعية الشمولية التي تنشأوا فيها وبين طبيعة الصيغة السياسية الليبرالية التي يدعون لها..!!

● لذلك مع هذه البنية الاقتصادية الهشة التي تُضعف صمود الإنسان... ومع هذه الخارطة التعليمية الضيقة التي تحجب أفق الرؤية الواضحة بالنسبة

للمواطن، وبالإضافة إلى هذه الخلفية الثقافية التي تجعل من السودان لوحة صارخة الألوان تجيء عوامل الطائفية والقبلية لتُصعب مهمة الصيغة الليبرالية التي نجحت في مجتمعات الغرب الناهضة اقتصادياً المتقدمة علمياً الواعية سياسياً الموحدة ثقافياً المتحررة اجتماعياً من كل أشكال الاستلاب أو السيطرة، والمؤهلة بالتالي لممارسة حزبية معافاة يمكن فيها طرح المباديء والبرامج ومناقضتها واستيعابها ومن ثم التوجه إلى صناديق الاقتراع بإرادة حرة وإدراك كامل لإيجابيات وسلبيات كل برنامج وكل مبدأ وكل مرشح..

● إن المؤسسة التشريعية في ظل النظام الليبرالي لابد أن تكون هي ساحة التخطيط وساحة السياسات العامة وهي المصدر لصنع القرارات الكبيرة في القضايا المهمة وهي مركز المبادرة في إلقاء الضوء في طريق المسيرة نحو ارتياد الآفاق في كل مجال... هذا طبعاً إلي جانب أن تكون منبراً للحوار الحر والحي حول كل قضايا الوطن الأساسية ومنطلقا للتوجه والنقد والرقابة..

● فهل هذا هو واقع المؤسسة التشريعية في التجربة الليبرالية في السودان؟!

● لقد تخلصت أزمة الديموقراطية في العالم الثالث دائماً في أنها أزمة مشاركة في صنع القرار... هذا هو جوهر المشكلة..

● فالحديث مجرداً ليس غاية في حد ذاته... وآفة الحكم في معظم دول العالم الثالث هي أن الحديث يصب في عدم، لأن المشاركة – حتى عندما تتحقق– تُقَصر دون إتخاذ القرار... ولذلك فهي في أحسن حالاتها مشاركة في الحوار وليست مشاركة في صنع القرار... وهذا الفهم لماهية ووظيفة الديموقراطية هو الذي يجعل من المؤسسات مجرد أسواق للكلام...

● ففي بلادنا هناك دائماً مؤسسات زعامية، قانوناً هي خارج نطاق الأجهزة الحزبية.. ولكنها واقعاً هي تعلو وتهيمن على كل المؤسسات الدستورية والأجهزة الحزبية.. فهذه المؤسسات الزعامية –والتي تتمثل عادة في أفراد – هي التي تصنع القرار الحقيقي في القضايا الكبرى وهي التي ترسم الأطر الحقيقية لمسألة الحكم وتسير دفته بعيداً تماماً عن المؤسسات الشعبية للأحزاب وبعيداً تماماً أيضاً عن المؤسسات الرسمية للدولة... أما هذه المؤسسات الحزبية والدستورية فيجيء دورها لاحقاً وتابعاً فقط لمباركة القرار ولإعطائه الشكل القانوني ولاستكمال إجراءات التنفيذ...

● ففي النظام الليبرالي كما نطبقه قد تتعدد المنابر والمؤسسات في أشكالها ومهامها وقد تنبع من مشاركة انتخابية جماهيرية.. ولكن في كثيرٍ من

الأحيان وربما في كل الأحيان وفي كثير من القضايا وربما في كل القضايا يُصنع القرار بعيداً عن المؤسسات فتصبح هذه المؤسسات عندئذ مجرد مؤسسات للمباركة وليست مؤسسات للمشاركة... فالإتفاق حول القرارٍ يتم على مستوي القمة الزعامية ثم تكونٍ مهمة المؤسسات فقط أن تحوله إلى قانون دون إرادة أو دور في تشكيلة بدايةً...

● ومن أدواء الممارسة اللبيرالية في بلادنا أيضاً أن قادة الأحزاب لم يروضوا أنفسهم على التقيد بأصول اللعبة الديموقراطية فيعمدون إلى ترقيعها بكثيرٍ من البُقع غير الديموقراطية... والنظام الليبرالي الذي يحتمي بمظاهر الشمٍولية تنطمس معالمه الأساسية وتختفي ملامحه الأصلية ويفقد جنسه ونوعه وطبيعته.. فمن أهم خصائص النظام الليبرالي إطلاق الحريات العامة في التنظيم والتغيير والحركة إلى آفاق مداها والخطوط الحمر يرسمها القانون ولا يحتاج النظام في ظل الممارسة الليبرالية الصحيحة للاحتماء بالقوانين الاستثنائية..

● ففي ظل ثلاث سنوات في التجربة الأخيرة بين 1985م – 1989م لجأت الحكومة الليبرالية حوالي أربع مرات إلى اعتقال أعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين تحفظياً..

● أن الذي يميز أو ينبغي أن يميز الأحزاب السياسية بعضها عن بعض في ظل الصيغة الليبرالية والذي يبرر الوجود ويحدد حكمة المشروعية لكل حزب في إطار النظام التعددي البرلماني أن هناك لكل حزب ثوابت فكرية سياسية معروفة تكون هي الملامح الأساسية التي يُعرف ويوصف بها فوق الخارطة السياسية العامة... وهذه الثوابت المحددة تقابلها دائماً وحسب ديناميكية الساحة السياسية متحولات عديدة.. فالثوابت هي القضايا الأساسية التي تنبثق عنها الشعارات الجوهرية التي يقوم عليها كيان الحزب والتي تشكل نظرة أعضائه لواقع ومستقبل البلاد...

● وقد تتغير الأساليب والوسائل أو تتبدل طرق التناول والتعامل أو تختلف اجتهادات الوصول إلى الهدف من قضية إلى أخرى ولكن الثوابت تظل هي المرتكز الأساسي للانطلاق والمبادي الأصلية التي تستوحي منها المواقف والآراء..

● ولكن في السودان كثيراً ما يبدو للمراقب وهو يرى المواقف المتناقضة في الساحة السياسية أن معظم الأحزاب لا ترتكز على ثوابت، أو أنها حتى إن كانت لها ثوابت، فإنها تتعامل معها تعامل المتحولات فتخضع فيها للتغير

والمناورة وربما للتخلي والتنازل مما يُفقد الحزب مبررات وجوده بعد أن تضيع منه النظرة الإستراتيجية نحو الأهداف..!!

● وفوق كل ما أوردنا أو ما قد نورد من أدواء الصيغة الليبرالية في الممارسة السودانية فهناك الداء الأساسي وهو أن كل هذه الأوضاع تقود إلى الأمر الأخطر وهو عدم الاستقرار الدائم.. ولأن القضية الأولي في مثل أقطارنا هي التخلف، فإن البند الأساسي في أجندة عملنا ينبغي أن يكون هو التنمية.. ولا يمكن لأي تنمية أن تتحقق إلا في جو كاملٍ من الاستقرار يتهيأ فيه استقطاب الطاقات وتنظيمها، وتجميع الإمكانًات وتًرشيدها، وحشد الجهود وتوفيرها، وإطلاق الملكات وإعمالها.

وقد رأينا كيف يغدو الاستقرار هشاً جداً كلما طبقنا الصيغة الليبرالية.

● ففي ظل التجربة الأخيرة بين عامي 1986م، 1989م، مثلاً شهدنا خمس تشكيلات حكومية وذلك في ظرف ثلاثة أعوام فقط... وهو الأمر الذي لم يحدث – فيما عرفنا وتابعنا في تاريخ الحكومات – إلا في ظل الجمهورية الرابعة في فرنسا، الأمر الذي استوجب مجيء الجمهورية الخامسة لوضع حد للفوضى وعدم الاستقرار.. و إلا في تركيا في مستهل العقد الماضي وهو ماً استوجب مجيء صيغة كنعان إفرين التي تدرجت من الشمولية العسكرية للحكم العسكري المدني المختلط إلى المدني الليبرالي المقيد..

● ونقطة أخيرة في هذا الصدد هي أن واحدا من أهم الأشياء التي تميز تفاصيل الحكم عن بعضها البعض في إطار الصيغة الليبرالية العامة والتي تجعل تركيبة وأداء المؤسسة التشريعية تختلف من مكان إلى آخر داخل هذه الصيغة هو نظام الانتخابات التشريعية العامة.. ولذلك فإن قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية ونوعية وعددية الدوائر والمقاعد وأسس الترشيح والانتخاب يؤثر تأثيراً جوهريا في إتجاه السياسة العامة لأنه يحدد معالم الحكم من خلال تحديد ملامح القوى التي تشكل الأغلبية..

● وفي السودان، ومنذ فجر الاستقلال، ظل واضحاً جداً أن نظام الانتخابات المُنتَهج.. وبسبب التأثير الطائفي والقبلي وضعف الاقتصاد والتعليم، سيكرس هيمنة الأحزاب التقليدية الكبرى على مسار الحكم.. ولذلك فهي لم تعترف بحق القوى المشاركة إلا في حدود دوائر الخريجين التي ظلت تتأرجح بين الإلغاء والإبقاء حسب مزاج الأحزاب الكبرى..

● وكل هذا سببه أنه منذ كتاب الأزهري (الطريق إلى البرلمان) ، ومنذ الاجتهادات الطفيفة للجنة سكومارسون وبعض اللجان التي تعاقبت، ومسألة

قانون الانتخابات المناسب والمتطور لم تشهد نقاشاً جاداً متجرداً يتسم بالعمق والإحاطة ويتناسب مع أهمية هذه المسألة وخطورتها في تطوير وإثراء التجربة الليبرالية..

● ولعلنَّا نخلص إلى القول بإن النجاح الحقيقي للتجربة الليبرالية في السودان يعتمد على ما يمكن أن يطرأ من تغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية..

● ولنجاح هذه التجربة لابد أن تكون لدينا في المكان الأول أحزاب سياسية حقيقية فالأحزاب الكبيرة والمؤثرة في الساحة السياسية طيلة عمر التجارب لم تكن أحزاباً بالمعني العلمي لأنها نشأت واتكأت على ركائز غير موضوعية.. كالركيزة القبلية أو العشائرية أو الطائفية أو الأسرية وهلم جرا..

● هذه في رأي أكبر التحديات إن ليس جُلها أو كلها... وهي أهم الفرص إن ليس معظمها أو مجملها أمام تحقيق الديموقراطية في السودان..

ثالثا : تعقيب د . عبد الرحمن الغالي

الورقة جيدة جداً وتناولت القضية من منظور مقبول بدرجة كبيرة جداً، ويمكن إضافة بعض الأشياء أو تناول الموضوع من زاوية أخرى ولكن ليس هنالك اختلاف أساسي معها. أريد أن أركز على التجربة السودانية والواقع السوداني، وأعتقد أن الموضوع يحتاج لآراء مختلفة تثري النقاش، وأبدأ بالاتفاق مع النقاط التي ذكرها الدكتور في مشروعية الديموقراطية ولكن أقول: إن الديمقرطية في السودان هي نظام الحكم الوحيد الذي يجب أن يُحكم به السودان لأسباب كثيرة، أولها أن هنالك كثيراً من النظم في المنطقة قامت على شرعيات مختلفة، هناك نظم قامت على شرعية الثوره أو وإجلاء المستعمر، أو إزالة أنظمة فاسدة مثل ثورة يوليو 1952م في مصر. هناك أنظمة قامت على شرعية تأسيس الدولة نفسها سواء كانت مشيخات أو إمارات، ومهما كانت هذه الشرعية منقوصة فهي الشرعية التي تعتمد عليها تلك الأنظمة. في السودان ليس هنالك ثورة قامت بمثل هذا العمل حتى تبقى مرجعية للناس، وليس هنالك أسرة قامت بعمل كهذا حتى تبقي مرجعية لكل الناس ولذلك فإن المرجعية الوحيدة للسودانيين هي الانتخاب الحر المباشر والشرعية هي النظام الديموقراطي.

الأمر الثاني الذي يجعل الديموقراطية هي النظام الوحيد في السودان، أن السودان بلد متنوع، ممتدٍ، وواسع الأطراف. وهذه السمات تجعل لامركزية الحكم ضرورة وليست ترفاً. فاللامركزية في جوهرها هي تفويض للسلطات من المركز للولايات (Devolution of Power)، وهذا التفويض للسلطات لا يتم إلا في نظام ديموقراطي، لأن النظام الشمولي أو الدكتاتوري طبيعته قابضة وهذه الأنظمة (الدكتاتورية والشمولية) – عادة- لا تخول صلاحياتها، وبالتالي فالديموقراطية ضرورية للنظام اللامركزي. والأهم من هذا كله في مسألة الديموقراطية وأهميتها في السودان، الحرب الأهلية في السودان. والحرب في العالم كله عندما بحثوا في أسبابها وجدوها تنحصر في ثلاثة أسباب جذرية هي: مسألة الهويات الثقافية المختلفة في الدولة، ومسألة المشاركة في السلطة، ومسألة المشاركة في الثروة وهذه القضايا الثلاث لا يمكن أن تحل إلا في سياق ديموقراطي لأنك لا تعترف بهوية الآخر وتعطيه حقه ما لم يكن نظامك ديموقراطياً، وكذلك لا تقبل مشاركته في السلطة والثروة مالم يكن النظام ديموقراطياً. واتفاقيات السلام لا تكون فيها ضمانات كافية إلا إذا أصبحت جزءاً من الدستور القومي للبلد، والدستور لا تكون له قيمة إذا كان النظام شمولياً، لأن النظام الشمولي إذا ضاق ذرعاً بالحلول والاستحقاقات التي سيدفعها بموجب اتفاقيات السلام يمكن أن يتجاوز هذه المعاهدات والاتفاقيات.

ولذلك، ففي السودان ومهما كثر الحديث عن الديموقراطية وعيوبها فإنه

لا بديل لها. وهذه ينبغي أن تكون نقطة مرجعية ينطلق منها كل الناس وهي أنه لابديل للديموقراطية. الديموقراطية ليست كلاماً هلامياً بل للديموقراطية مواصفات معينة، ومبادئ معينة لا نريد الخوض فيها كثيراً، ولكن إذا كان هناك نظام ليست فيه شفافية ولا مشاركة شعبية: أن تختار الناس وتحاسبهم، وليس فيه سيادة لحكم القانون فإن هذا النظام ليس ديموقراطياً حتى لو تسمى بهذا الاسم، وحتى لو باركه كل العالم.

النقطة الثانية إذا كانت الديموقراطية في السودان هي النظام الوحيد الصالح إذن ما هي المعوقات والتحديات التي تواجهها؟ هناك معوقات كثيرة منها هشاشة التكوين القومي، وهشاشة منظمات المجتمع المدني (وهي تشمل الأحزاب، و الصحافة، والنقابات وما شابه ذلك) .

النقطة الثالثة أن الديموقراطية نفسها كنظام حكم نتج عن تجربة طويلة في الغرب ولم يأت بين عشية وضحاها: هناك الثورة الصناعية، والثورة السياسية التي جاءت بها الثورة الفرنسية والأمريكية، وهناك الثورة الثقافية التي حررت الفكر الغربي من سلطان الكنيسة وكهنوتها.. الخ.

ولما جاء الاستعمار استزرع هذه التجربة في بيئة لم تكن مستعدة لهذه التجربة، لذلك الديموقراطية لن تستمر ويكتب لها النجاح في دول العالم الثالث ما لم تتأقلم مع ظروف البلد المعني. لذلك اعتقد أن الفكرة الجوهرية هي أنه إذا طبقنا الديموقراطية بنظامها المعياري (نظام وست منستر) في السودان تبقى فيها مشاكل، لذلك لابد من التفكير في مواءمة هذه الديموقراطية مع واقع البيئة السودانية.

لن أتكلم عن النجاحات التي حققتها الديموقراطية وهي معروفة بالنسبة لنا: الاستقلال الحقيقي وكيف تحقق، الدولة، نزاهة القضاء والخدمة المدنية والجامعات، الاقتصاد القائم على العقلانية، استقلالية القرار، احترام حقوق الإنسان..الخ.هذه كلها من نجاحات الديموقراطية في السودان، لكن نحن في معرض الحديث عن تقييم التجربة الديموقراطية لذلك سوف نركز على النواقص فيها بالرغم أن هنالك كثيراً من العقليات الشمولية تعتقد أن النواقص هي حجة وذريعة للانقضاض على الديموقراطية، نحن نقول إننا نركز على النواقص من أجل تصحيحها وتقويمها حتى تأتي ديموقراطية رابعة أقوى.

لا أعتقد أن السودان به الآن ديموقراطية بناءً على المعايير الأربعة التي ذكرتها من قبل (الشفافية – المشاركة – المساءلة – سيادة حكم القانون). السودان الآن في مفترق طرق: يمكن أن يخطو نحو الديموقراطية ولكن إلى الآن لم نصل لهذه المرحلة "مرحلة الديموقراطية". لا أريد الإفاضة في هذا الحديث لكن المأخذ على التجربة الديموقراطية السودانية أنها لم تهتم كثيراً بمسألة التنوع والتعدد الثقافي في السودان. صحيح أن الأنظمة الدكتاتورية

تعاملت مع المسألة بطرق قمعية، لكن الديموقراطية نفسها كان من واجبها أن تتعامل مع هذه القضية على أساس القبول للتنوع السوداني والتعامل المرن معه وهذه المسالة جاء الوعي بها متأخراً.

مسألة أخرى وهي أن الاستعمار قام على اقتصاد استغلالي استعماري، وركز التنمية في مناطق معينة من السودان وهي المناطق ذات الجدوى الاقتصادية. الأنظمة الوطنية لم تفلح كثيراً في تعديل هذه الصورة، لم تمد مشروعات التنمية إلى خارج هذه المناطق، ولم تستطع أن تحقق نوعاً من التنمية المتوازنة.

التعامل على أساس الأغلبية الميكانيكية في الديموقراطية السودانية كان خطأ وسبب خللاً لأن السودان بلد متنوع لا ينفع فيه فرض الآراء لمجرد أن الناس كسبت أغلبية الأصوات، ولذلك لا بد أن يكون هناك نوع من التوازن في اتخاذ القرار لذلك النظام الديموقراطي في السودان فشل في إيجاد معادلة تحقق للمجموعتين الاستيعاب الديموقراطي. المجموعة الأولى هي مجموعة المثقفين والنخب وهذه في الغالب ليس لها سند جماهيري ولكن لها وزن سياسي كبير وستحدث ضجة كبيرة جداً وربما تقوض النظام إذا لم يتم استيعابها. نظام الصوت الواحد في الغالب لا يأتي بهذه الفئة ولا تجد لها مقعداً في النظام الديموقراطي وهي فئة هامة جداً لأنها هي التي تقود التنمية، وهي التي تمسك بالخدمة المدنية، وهي صاحبة الصوت الأعلى في الإعلام، فلا بد أن يحدث نوع من التوازن في هذه النقطة الهامة.

النوع الثاني من التوازن يكون في الأقليات التي تشعر بالتمييز من قبل الآخرين: مثل الأقليات العرقية والثقافية كما هو الحال في الجنوب مثلاً، فلا ينفع مثلاً – كقوى شمالية ومسلمة – أن نتعامل مع هذه القضية أو المجموعة بمنطق 51%+1، لا بد أن نعطي مساحة للرأي الآخر ونعطي الحقوق لهذه المجموعات بما يكفل لها احترام هويتها ويكفل لها المشاركة السياسية والاجتماعية.

ومن أهم مشاكل الديموقراطية في السودان وبصورة مستمرة هي العلاقة بالقوات المسلحة. علاقة المدنيين بالقوات المسلحة على النمط الغربي ليس من المنظور أن تتحقق في السودان في المدى القريب، تلك العلاقة القائمة على أن القرار العسكري يكون خاضعاً تماماً للسلطة السياسية مثل أمريكا وأوربا، هذه المعادلة من الصعب تحقيقها في السودان. وكذلك إبعاد الجيش من السياسة نهائياً بحل الجيش مثلما فعلت كوستاريكا غير وارد، المطلوب إيجاد معادلة تجعل الجيش القومي له دور محدود لا يجهض الديموقراطية ولا يتغول على المؤسسات السياسية في البلد. هنالك كلام كثير عن علاقة الجيش بالسياسة، وحزب الأمة له ميثاق عسكري مقترح، وهناك نقاط كثيرة يمكن أن تناقش في هذه القضية، ولكن في مثل هذا المقام لا يمكن الحديث

عنها باستفاضة.

ومن النقاط المهمة كذلك مسألة القضاء واستقلاله وكانت هذه المسألة واحدة من مهددات الديموقراطية، والناس يذكرون جيداً الأحداث التي كان فيها نوع من الاشتباك بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في الديموقراطية الثانية.

الإصلاحات المطلوبة إذن لاستدامة النظام الديموقراطي هي معالجة موضوع الحرب الأهلية كمهدد للديموقراطية، التوازن الاجتماعي، الإصلاح الحزبي بأن تكون الأحزاب قوية، ومصادر تمويلها معروف، وأن تكون ديموقراطية التكوين، وأن تكون قومية مفتوحة لكل الأديان والأعراق، النقابات لابد يكون فيها إصلاح بحيث لا تسيس ولا تستغل في تقويض التجربة الديموقراطية. الصحافة لا بد أن تلعب دوراً إيجابياً في النظام الديموقراطي.

لابد من تغيير هذا النظام البرلماني وهو نظام به رأس دولة يملك ولا يحكم، وبه مجلس وزراء يحكم ولكن يحدث تشاكس بينه وبين رأس الدولة الذي لا يقبل بتلك الوضعية. وإذا كان مجلس الوزراء نفسه ائتلافياً سيكون بطيئاً ومتشاكساً.

هذه هي النقاط التي أردت إضافتها للورقة ولكن أود أن أقول إن هناك ظروفاً قد استجدت على البلد جعلت الإصلاحات على النظام الديموقراطي السابق تحتاج لمجهود ذهني إضافي، ذلك أن هنالك عوامل واعتبارات دخلت البلاد بموجبها في طور يهدد وجودها وكيانها نفسه.

الوضع الآن ليس إصلاحاً ديموقراطياً فقط، إنما البلد فيها الآن تمزق كبير وفيها حرب أهلية في غربها وفيها تدخل أجنبي وتدويل للشأن الوطني، وفيها إصرار على الاستمرار في سياسات أثبتت فشلها وأنتجت هذه الكوارث، وبالتالي عندما نتحدث عن استدامة الديموقراطية لا بد أولاً أن نتحدث عن استعادة الديموقراطية قبل استدامتها وهذا قد يكون موضوعاً خارج موضوع الندوة ولكن ليس منبت الصلة عنه. نحن الآن لسنا في ديموقراطية رابعة تحتاج لاستدامة ولكن في وضع خطير نحتاج معه لاستعادة الديموقراطية ثم إنقاذ البلاد من هذا الوضع الخطر.

وإذا تمت استعادة الديموقراطية يمكن أن نفكر بعد ذلك في استدامتها حسب النقاط الواردة في مجمل الورقة والندوة.

رابعاً : تعقيب أ .د .حسن مكي محمد أحمد

من الطبيعي أن تتطور أفكار الإنسان وتنمو، كما ينمو جسمه، وقبل بضعة عقود، وفي جامعة الخرطوم برزت وسط الطلبة، النخبة الإسلامية (الصاعدة) وكانت صاعدة لأنها تبنت الإسلام في وسط يموج بالمتغيرات، وفي سط يسعى لكسب المستقبل بوسائط المرحلة الوافدة من الغرب، لذا مثلث النخب الطلابية الإسلامية الصاعدة، شيئاً جديداً، بما أبرزته من قدرات على الحوار والتنظيم وفن قيادة الطلاب وتحقيق بعض المكاسب لهم. ولكن أهم من ذلك زرع فكرة أن الطلاب هم قيادة المستقبل وأنه بالثورة والتمرد يمكن كسب المستقبل. وتحالف الإتجاة الإسلامي في تلك الأيام مع النخبة الجنوبية الصاعدة، وكان جل قياداتها من أبناء الدينكا – وإن لم تخل من تمثيل للقبائل الأخرى – ونجح ذلك التفاهم والتحالف في كسب انتخابات جامعة الخرطوم وإقامة الدستور الحر المباشر، ولكنه اختلف في مجابهة نظام الرئيس نميري، حيث كانت النخبة الجنوبية تحس بأن الرئيس نميري حقق لها السلام والأمن وليس من الحكمة أو الوفاء الانقلاب عليه.

ومهما يكن فإن تلك التجربة قادت إلى قناعة، بأن أمر التواصل الجنوبي الشمالي وأمر الوحدة والتوازن والسلام والاستقرار سيكون نتيجة للتلاحم الذي تمثله هاتان المجموعتان.

وعلى تنوع السودان، وتباين أديانه ولغاته، إلا أن الثقافة الإسلامية هي الثقافة المركزية في السودان، ومن المحزن أن بعض مكونات أهل السودان خرجت على مطلوبات الهوية الوطنية والصف الوطني وضخمت التناقضات الثانوية الموجودة ما بين أبناء البلد الواحد ورفعتها إلى تناقضات محورية أو جوهرية وخففت تناقضاتها مع الأجنبي الذي يستهدف البلد وثقافتها ويريد نهب مواردها إلى درجة أن أصبح حليفاً، أو صديقاً.

وأصبح ابن البلد عدو لابن البلد تحت سياقات شعار وأوهام وأصبح الأجنبي هو الصديق والناصح، علماً بأن الفكر السوداني فكر تصالحي ومرن، اكتسب خصوصياته من تجربته التاريخية، ومن التصوف بسماته ومرونته ومن الأعراف القبلية التي قامت على التعايش واحترام الآخر والإعتراف بالآخر.

ولذلك فإن الفكر السوداني في مستواه السياسي هو فكر جمهوري، شوري، يؤمن بالحوار والتعايش والشورى. لذا من السهل زرع آليات الشورى الجديدة من صحافة حرة وأحزاب وتداول سلطة وانتخابات، ولكن الديموقراطية السودانية ديموقراطية مقيدة، لأنها لا تؤمن بفصل الدين عن الدولة ولا تقبل بحرية الذكور

والإناث فيما يسمي بالحرية الجنسية، ولا أن تفعل المرأة ما تشاء بجسدها ولا تقبل الإجهاض. كما أن الديموقراطية السائدة في المجتمع، تقوم على ركائز ومصالح لها خصوصياتها. ففي المجتمع الصوف، القيادة هبة ومنحة تتأكد بالممارسة لأن العلاقة بين الشيخ والحوار هي علاقة حب ومتابعة وموالاة وتربية وتسليك والأحزاب السودانية نتاج لمؤسسات صوفية. لذلك فإن رئاستها شبه منصوبة أو مخصصة لآل البيوت (المراغنة والمهدويين وآل الشريف) باستثناء الحركات الجديدة: الجهوية والعرقية، علماً بأن للحركات الجديدة كذلك ذات طابع عسكري، وتفتقر إلى آليات الحب والتسامح والحوار الراكزة واعتمدت أساليب القوة والعنف مع التحالف الأجنبي للوصول للوظائف السياسية مما جلب لها تهمة غياب فكرة المواطنة في السودان وأن السودان الذي تكون فيما بعد 1916م (أي بعد ضم دارفور) ما يزال بعيداً عن تبلور مشروع وطني وأنه يفتقر إلى الهوية الوظنية وأن بعض أجزائه مجرد بشر على تراب، دون فضاء روحي وفكري ومرجعيات ثقافية تمثل كوابح وبوصلة هادية للتحرك.

في الجنوب لدينا سلاطين يؤثرون في البنية التحتية، على مجمل السلوك السياسي، إن بنية الدولة السودانية عموماً لا هي بنية جمهورية ولا هي بنية ديموقراطية، نقصد ببنية الدولة مشروع السودان الحديث الذي وضعه وأسسه كتشنر، حيث أتي بالجيش الغازي وكون الجيش السوداني الذي نبع من قوة دفاع تحول إلى جيش سوداني، وأتت معه السكة الحديد وحكومة المفتشين والحاكم العام والضابط. والدولة فرضت نفسها، على مجتمع لا يريده ولكن بقوتها وشوكتها والسلاح الناري سيطرت على الوضع.

ومشروع السودان الحديث مفروض هو مشروع أبرز نخباً حاكمة، لذلك إذا نظرت إلى المجتمع السوداني الوافد من السلطنة الزرقاء ستجد البنية الصوفية والقبلية التي رفعها الإنجليز إلى مشروع حديث، قوامة الدولة والسلاح والعملة ومشروع جزيرة وإقتصاد، ومع أن الفكر الجمهوري موجود في الثقافة الإسلامية إلا أنه من الناحية الهيكلية غير موجود في بنية المجتمع السوداني، فعندما قام الإنجليز بإجراء إنتخابات، كان ذلك مجرد بسط شكل أو مسرح لإخراج حكومة للسودان وأن لا يتحد السودان مع مصر.

وعمل توليفة لمجتمع سودانني يقتضي العودة إلى المعادلة الموجودة في الفكر الإسلامي عند المعتزلة، حينما وضعوا التوحيد في الأصل، وأهم فكرة عند المعتزلة بعد التوحيد هي العدل، وإذا كان الأصل الثاني هو العدل يجب أن نضع معادلة سياسية تقوم على العدل في إبطال التهميش وبسط الثروة

وقسمة السلطة، فعموماً أن نضع السلام والعدل وعلى أساس البنية التاريخية للفكر الإسلامي يمكننا أن نجد توليفة لنظام سياسي سوداناوي، يلغي التهميش الدستوري للأقاليم ويجعل الأقاليم سيدة مصيرها، وبذلك تضعف الصراعات والحروب، ويعم السلام والإستقرار في إطار ثقافة إسلامية بخصوصياتها ومطلوباتها.



ملحـــــــــق

الديموقراطية democracy

كلمةٌ مركبة مِن كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Δήμος أو Demos وتعني عامة الناس، والثانية Κρατία أو kratia وتعني حكم، وبهذا تكون الديموقراطية Democratia تَعني لغةً حكم الشعب أو حكم الشعب لِنفسه. وهي شكل من أشكال الحكم السياسي قائمٌ بالإجمال علَى التداول السلميَ للسلطة وحكم الأكثريّة وحماية حقوق الأقليّات والأفراد وحرية التنظيم والمساواة، وضمت حديثاً الشفافية والمحاسبة. وتمارس الديموقراطية – عموماً– بواحد من طرق ثلاثة (مباشرة وشبه مباشرة ونيابية)، وتمارس النيابية على أربعة أشكال (النظام البرلماني كما في بريطانيا، النظام الرئاسي كما في أمريكا، النظام المختلط بين البرلماني والرئاسي كما في فرنسا، وحكومة الجمعية كما في سويسرا).

ظهرت أولى أشكال الديمقراطية في الهند القديمة في فترة القرن السادس قبل الميلاد، وكانت تلك الجمهوريات تعرف بالـ ماها جاناباداس، ومن بين هذه الجمهوريات فايشالي التي كانت تحكم فيما يعرف اليوم ببيهار في الهند، والتي تعتبر أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية. وبعد ذلك في عهد الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد كتب الإغريق عن دولتي ساباركايي وسامباستايي، اللتين كانت تحكمان فيما يعرف اليوم بباكستان وأفغانستان. ثم جاءت ديمقراطية أثينا وكان كل مواطني أثنيا أحرارٍ في التصويت والتحدث في الجمعية العمومية، ويتخذون قراراتهم مباشرة بدلاً من التصويت على اختيار نواب ينوبون عنهم في اتخاذها. وهذا الشكل من الحكم الديمقراطي يسمى الديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية النقية. لكن حتى عام 1900 لم يكن يوجد نظام ديمقراطي ليبرالي واحد يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية، ولكن في العام 2000 كانت 120 دولة من دول العالم أو ما يوازي 60% من مجموعها تعد ديمقراطيات ليبرالية.

بمرور الزمن تغير معنى الديمقراطية وارتقى تعريفها الحديث كثيراً منذ القرن الثامن عشر مع ظهور الأنظمة الديمقراطية المتعاقبة في العديد من دول العالم. الديمقراطية المباشرة أو النقية: وهي نظام يصوت فيه الشعب

على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها، وسميت مباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. الديمقراطية النيابية: وهي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين، وشاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة وشهد القرن العشرين تزايداً كبيراً في أعداد نظم الحكم هذه.

تقسم الديمقراطيات إلى ليبرالية (حرة) وغير ليبرالية (غير حرة). فالليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات، وفي نفس الوقت تضمن للمواطنين حقوقاً لا يمكن انتهاكها. أما الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرة) فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كيفما شاؤوا. وفي الاستخدام الشائع يتم الخلط خطأً بين الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية (الحرة). فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية النيابية تكون السلطة السياسية للحكومة مقيدة بدستور يحمى بدوره حقوق وحريات الأفراد والأقليات وتسمى كذلك الليبرالية الدستورية. أما الديمقراطية غير الليبرالية فهي التي لا يتم فيها احترام هذه الحقوق والحريات الفردية.

وهناك الديمقراطية الاشتراكية التي يمكن القول بأنها مشتقة من الأفكار الاشتراكية والشيوعية في غطاء تقدمي وتدريجي ودستوري. فالعديد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في العالم تعد نسخاً متطورة من الأحزاب الثورية التي توصلت -لأسباب أيديولوجية أو براغماتية- تبنت إستراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات الموجودة أو من خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات الليبرالية قبل إحداث التغييرات الاجتماعية الأعمق، عوضاً عن التغيير الثوري المفاجيء. وللديمقراطية أنواع كثيرة منها: (تشاركية، أثينية، توافقية، استشارية، مباشرة، ليبرالية، لاحزبية، تجزيئية، تمثيل، تمثيلية، جمهورية، سوفييتية).

الدول النامية Developing countries

هي الدول التي تتسم بمستوى معيشي منخفض وبانخفاض الناتج القومي الإجمالي وتسمى أيضا بدول العالم الثالث، وهو مصطلح جغرافي، اقتصادي، اجتماعي تمثله الدول المستقلة حديثا أي بعد الحرب العالمية الثانية. يمتدّ العالم النّامي في النّصف الجنوبي للكرة الأرضيّة بين خطّي عرض 35 درجة

شمالاً وحتى جنوب خطّ الاستواء. ويضم دول أمريكا الوسطى والجنوبيّة، القارّة الإفريقيّة، الجزء الجنوبي والجزء الجنوبي الشّرقي للقارّة الآسيوية.
خصائص الدول الدول النامية اقتصاديا : تتميّز دول العالم النامي بارتفاع حجم السّكّان، إذ تضم أكثر من 82% من مجموع سكّان العالم، مع تحضّر متسارع، إذ تقدّر نسبة السّكان الحضر في العالم النّامي بـ41% من مجموع السّكّان مقابل 75% في العالم المتقدم، ويمكن إجمال هذه الخصائص الاقتصادية في ضعف الإنتاج، ضعف التصنيع والتأخر التكنولوجي، ضعف شبكات النقل والمواصلات وضعف مردوديته، عدم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية داخل كل قطاع وبين القطاعات، العجز عن توفير الغذاء، خدمات صحية محدودة، نسبة أمية مرتفعة، غياب المسكن الصحي وانتشار البطالة، دوام المديونية وزيادتها، الاعتماد على الإنتاج الزراعي، قلة المدخرات، التفاوت في توريع الدخل، وانخفاض متوسط الدخل. اجتماعيا : انتشار الأمية، انخفاض المستوى الصحي، ارتفاع معدل الوفيات، ارتفاع معدل المواليد، عمل الأطفال، غياب دور المرأة. اما الخصائص السياسية فهي: الديكتاتورية، التبعية للخارج، ضعف الاستقرار السياسي، استحواذ فئات صغيرة على الحكم، الاقتصاد المزدوج. وأخيراً الخصائص الإدارية: الفساد الإداري، الوقت الضائع، نقص التنسيق، نقص في القيادات، انتشار الواسطة والمحسوبية.

تتباين دول العالم النامي إلى خمس مجموعات تتمايز في ما بينها بالعديد من الخصائص الاقتصادية والسكانية، ففي قمتها توجد الأقطار الصناعية الجديدة التي تمتد من جنوب شرق آسيا وجنوب القارة الأمريكية، ونتيجة لنموها الصناعي ارتفع معدل الدخل الفردي وفاق في سنغافورة معدل الدخل في الأقطار المتقدمة. تليها الأقطار النفطية وتنتشر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى، وتسيطر هذه الأقطار على 90% من المدخرات العالمية. وتأتي تالية لها الهند والصين، وتتميزان بضخامة حجم السكان لكنهما بالرغم من ذلك حققتا تحولا اقتصاديا إذ تنوع نشاطهما الصناعي الذي حقق مراتب عالمية في بعض الاختصاصات. تعقبها الأقطار متوسطة النمو على سواحل القارات، وتتميز بنسبة نمو طبيعي في حدود 1.8%. وتتذيل القائمة الأقطار الأكثر تخلفاً وتتركز أساساً في قارة إفريقيا جنوب الصحراء حيث يعيش أغلب السكان بالأرياف بمعدل دخل لا يتجاوز 210 دولار.

نظام وستمنستر Westminster system

ينسب إلى قصر وستمنستر الذي يضم مجلس اللوردات أو مجلس الشيوخ (House of Lords): المؤلف من 290 عضوا من الأساقفة واللوردات وسلطاته محدودة جداً، والثاني هو مجلس العموم أو مجلس النواب (House of Commons) وهو السلطة التشريعية الحقيقية ويتألف من 650 نائباً ينتخبهم الشعب عن طريق نظام الصوت الواحد للمواطن الواحد لمدة أقصاها خمس سنوات، وهو المقود بمصطلح نظام وستمنستر، أي النظام البرلماني، ويوفر هذا النموذج تكامل وانصهار السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتحصر إدارة الرقابة في هذا النموذج بصفة رئيسة في تصويت البرلمان برفض الثقة في الحكومة أو في واحد أو مجموعة من تشريعاتها، ويكون دور رئيس الدولة في هذا النظام احتفائيا ورمزيا.

متغيرات مستقلة Independent Variable

المتغير المستقل Independent Variable هو الذي يؤثر في النتائج أو الذي يتسبب فيها ويمكن التحكم به (تغييره)، أو هو المتغير الدي يحدث قبل حدوث المتغير التابع من الناحية الزمنية، وهو لا يتأثر بأية متغيرات أخرى. فتسميته بالمستقل تعود إلى كونه غير مرتبط بمتغير آخر. وفي تعريف آخر هو العامل أو السبب الذي يطبق بغرض معرفة أثره على النتيجة، وقد تشترك مجموعة من المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع، ويعد ذلك من الأمور الكثيرة التكرار في الدراسات المسحية، أو أن يكون المتغير المستقل سبباً في حدوث المتغير التابع وذلك في الدراسات التجريبية لمعرفة تأثير هذا المتغير المستقل على المتغير أو المتغيرات التابعة في الدراسة، ويتم ذلك بعد التحكم في جميع المتغيرات المستقلة الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع، ويُعْرَف المتغير المستقل في هذه الحالة بـ المؤثر. ويصنف في الدراسات السياسية إلى متغيرات خارجية، وهي التي لا تنتمي إلى البنية الذاتية لنظام ما وإنما للبيئة التي تحيط به. ومتغيرات داخلية مرتبطة بذلك النظام مثل المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار السياسي كشخصية صانع القرار، البيروقراطية الحكومية، القوى السياسية المحلية.

الفاعلون السياسيون political actors

يقصر البعض مصطلح الفاعلين السياسيين على القادة والوزراء ونواب البرلمان ورجال القضاء، وهناك من يرى أن الدولة هي الفاعل السياسي الأهم.

وهناك الفاعلون التقليديون وهم المناضلون النقابيون أو السياسيون، الطلاب.. أما الفاعلون الجدد فهم الأقليات (جهوية، إثنية، لغوية)، الصحفيون، المثقفون المستقلون. ينقسم الفاعلون السياسيون إلى أربعة عينات كبرى، هم المسؤولون، الوكلاء، المعنيون والخواص.

الأوتوقراطية Autocracy

مصطلح يقصد به نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد، أو هيئة محدودة يرأسها زعيم معروف، يملك كل السلطة التي يحدها شيء، من دون أن يكون مقيداً بأي دستور، أو مسؤولاً أمام أي مجلس نيابي أو شعبي، من غير أن يعني غياب القوانين أو الدساتير لكن يعني إمكان تخطي الحاكم لها في حالة وجودها. السمة الأساسية التي تميز هذا النمط من الحكم عن غيره من أنماط الحكم الفردية التسلطية هي قدرة الأوتوقراطي أن يستخدم سلطاته بصورة تحكمية بحتة، وهو بهذا يمثل أقصى درجات تعسف السلطو وتحكمها. وكان هذا الحكم سائداً إبان القرون الوسطى، في روسيا القيصرية، وفي عدد من دول أوروبا الشرقية.

الحرب الباردة cold war

مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع و التوتر والتنافس التي سادت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحلفائهما منذ منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات. خلال هذه الفترة ظهرت الندية بين القوتين العظيميين خلال التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي. اشتبكت القوتان في إنفاق كبير على الدفاع العسكري والترسانات النووية وحروب غير مباشرة (باستخدام وسيط).

أول استخدام لمصطلح الحرب الباردة لوصف الاضطراب السياسى بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قام به المالي الأمريكي ومستشار الرئيس الأمريكي بيرنارد باروش، ففي 16 أبريل 1947م ألقى باروش خطبة في كارولينا الجنوبية قال فيها: (دعونا لا نخدع أنفسنا. نحن اليوم في حرب باردة). كما أعطى الصحفى والتر ليبمان شهرة كبيرة للمصطلح عندما نشر كتابه بعنوان الحرب الباردة عام 1947م.

اقتربت الحرب الباردة من نهايتها في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بوصول الرئيس الأمريكي روناد ريغان إلى السلطة حيث ضاعفت الولايات المتحدة ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الاتحاد السوفيتي. في النصف الثاني من الثمانينيات قدم القائد الجديد للاتحاد السوفيتى ميخائيل

غورباتشوف مبادرتي الجلاسنوست (المصارحة والمكاشفة) والبريسترويكا (إعادة البناء)، ثم انهار الاتحاد السوفيتى عام 1991م تاركاً الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

الأصولية fundamentalism

اصطلاحٌ سياسي فكري يشير إلى نظرة متكاملة للحياة بكافة جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية نابعة عن قناعة متأصلة نابعة عن إيمانٍ بفكرةٍ أو منظومة قناعات، تكون في الغالب تصوراً دينياً أو عقيدةٍ دينية. والأصولية في أحد معانيها تعني التمسك الحرفي بالنصوص الدينية، والفهم الخاطئ لها، والانغلاق في إسار الماضي الغابر، واحتقار الحاضر والمستقبل معاً. وتعني التزمت الديني أو التطرف والغلو في المعتقد، وهو تطرف قد يدفع بصاحبه إلى حد قتل الآخر لأنه لا ينتمي إلى دينه أو يدين بمذهبه. لذلك توجد أصولية إسلامية، كما توجد أصولية يهودية وأخرى مسيحية، بل وتوجد حتى أصولية سنية أو شيعية، كاثوليكية أو بروتستانتية، وحتى أصولية هندوسية. فالمسيحية الأصولية –مثلاً– هي مذهب فكري بروتستانتي ظهر في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، يشدد على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، أي أنه يفسر الكتاب بشكل لفظي غير قابل للتأويل الأدبي أو التاريخي. وقد انتشر هذا المذهب بين البروتستانت بين عامي 1880 و1890، والذين كانوا في تلك الفترة يعيشون أوضاعاً مضطربة بسببٍ الاضطرابات العمالية وبسبب تنامي هجرة الكاثوليك للولايات المتحدة، وأيضاً من الدراسات النقدية التي كانت تتناول الكتاب المقدس. عارض هذا المذهب أي توافق محتمل لما يتوصل له العلم الحديث وبين ما هو مدون في الكتاب المقدس، فرفض –مثلاً– نظرية التطور والارتقاء لمخالفتها قصة الخلق التوراتية. تتلخص الأصولية في ثلاث هي: الشمولية، والنصوصية، والانحياز المطلق. فالشمولية –وهي مفهوم مأخوذ عن الكاثوليكية لغة– تعني أن جميع الأسئلة التي تفرضها الحياة الخاصة والعامة تجيب عنها تعاليم الدين أو الأيديولوجية. والنصوصية تعني أن النصوص المقدسة تؤخذ حرفيا، دون الدخول في تأويل أو تفسير بما يعنيه من استكشاف ملابسات أو طرح تساؤلات وغير ذلك. والانحياز يعني الرفض المطلق لأي مساءلة لتلك المبادئ التي يعتقدها الأصولي، ورفض كل ما عداها.

التطرف Extremism

يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا التعبير بأنها غير مبرّرة. من ناحية الأفكار، يستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعتبر بعيدة عن التوجه السياسي للمجتمع. من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغير سياسية أو اجتماعية، وقد يعني استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب أو العنف للترويج لجدول أعمال معين. وقد أطلق الفقهاء المسلمون قديما كلمة المتطرف على المخالف للشرع، والتطرف على القول المخالف للشرع، وعلى الفعل المخالف للشرع، واصطلاحًا يضاد التطرف مصطلح (الوسطية) الذي هو من الوسط الواقع بين طرفين، وهو يحمل في طياته معنى العدل.

النسبية الثقافية Cultural relativism

بمعنى ان العادات والسلوك التي تعتبر خاطئةً في ثقافة ما، قد تكون مقبولة كلياً أو ربما ممتدحة ومحببة في ثقافة أُخرى، ومؤداها ان الثقافات او الظواهر الثقافية تعبر تعبيرا متميزا عن الجماعات (الأمم) صاحبة هذه الثقافات او الظواهر، وأنه، بالتالي، ليست هناك قيم شاملة مطلقة. ولها عدة تعريفات منها التعريف القائل ان النسبية الثقافية تعني ان القيم الموجودة في أي ثقافة يجب ان تفهم وأن تقيم تبعا للطريقة التي ينظر بها أصحاب هذه الثقافة إلى الاشياء، وهي تدل على أن مختلف الثقافات تشكل كيانات منفصلة بشكل واضح وذات حدود يمكن الوقوف عليها بسهولة، وبالتالي فهي كيانات تتميز عن بعضها بوضوح، ولا يمكن قراءتها كما لا يمكن قياس بعضها إلى بعضها الآخر. كما تفهم النسبية الثقافية على أنها مبدأ أخلاقي ينادي بالحيادية إزاء مختلف الثقافات.

اليمين المسيحي الجديد New Christian Right

اليمين المسيحي الجديد هو تيار سياسي يعمل في إطار المجتمع المدني تحت شعارات دينية، وعملوا كجماعات ضغط ويعدوا القاعدة الاجتماعية للمحافظين الجدد (وهم علمانيو التوجه). يضم اليمين المسيحي الجديد اتجاهان أحدهما أصولي (الكنيسة الإيفانجيليكية) والآخر معتدل (الكنيسة المشيخية)، ويختلف تصور كل منهما تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. فالاتجاه الأصولي يتبع استراتيجيات مختلفة لضمان التأييد الرسمي والشعبي

لاسرائيل و ذلك تمهيداً لمعركة (هرمجيدون) في سهل مجدو قرب حيفا، واالتي سينتصر فيها الخير على الشر، ويعود بعدها المسيح، ويدخل جميع اليهود في المسيحية التي ستصبح ديانة العالم الوحيدة. اليمين المسيحي لاعب أساسي في القضايا الاجتماعية الداخلية في الولايات المتحدة مثل الإجهاض، وحقوق الشواذ، والصلوات في المدارس.

البنى الاجتماعية Social structures

التركيب الاجتماعي للمجتمع هو شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد خلال نقطة زمنية معينة. والتركيب الاجتماعي يعني الحالة الاستاتيكية للنظام الاجتماعي خلال فترة معينة، ويؤكد رادكلف براون ضرورة دراسة الحضارة دراسة علمية عن طريق النظر إلى التركيب الاجتماعي لأن الأنماط الحضارية هي أنواع من العلاقات الاجتماعية. البنى الاجتماعية هي مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، و يمكن القول إن البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام.. يتكون المجتمع من مجموعة من الأنساق هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسية (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي.... الخ)، وتتألف النظم الاجتماعية الرئيسية بدورها من مجموعة نظم فرعية.

ما بعد الاستعمار Post-colonial

يرى كثيرون ان إدوارد سعيد يعتبر مؤسس علم "ما بعد الاستعمار" والذي يركز على دراسة آثار الاستعمار الغربي على الثقافات الشرقية قبل وبعد استقلالها السياسي، وعلى دراسة سبل التخلص من هذه الآثار ومنهج حركات الاستقلال الوطنية في تحرير شعوبها والأخطاء التي ارتكبتها هذه الحركات في حق بلدانها الأصلية. لا يعني مفهوم ما بعد الاستعمار أن البلدان المستعمرة سابقا قد تخلصت من آثار المستعمر، سواء كانت ثقافية أو لغوية أو اقتصادية أو عسكرية أو صناعية، أو كل ذلك مجتمعاً. إن مفهوم ما بعد الاستقلال يتميز بأنه يدل على خلو البلدان المستعمرة سابقا من الجيوش التى كانت تحتلها فقط، أى الاستقلال هو رديف لإحلال الدولة . الأمة محل المستعمر، دون أن يتجاوز ذلك إلى معاينة شكل ومضمون تلك الدولة . الأمة ومدى تطابقها الكامل مع التاريخ الخاص بنسيجها، وهويتها المفترض أنها متميزة ومتناظرة مع ذاتها بنسبة معينة.

التنمية غير المتكافئة Unequal development

تعني التنمية زيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها، بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم. توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات. تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسِّلْم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.. والتنمية غير المتكافئة هي ما لا تحقق هذا المقصود جزئياً او كلياً استناداً إلى معايير اجتماعية أو دينية أو جهوية أو إثنية أو طبقية أو غيرها، بحيث لا تشمل التنمية كل مناحي الحياة في البلد النامي سواء السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية الموجودة فيه، وتشمل كذلك جميع سكان هذا البلد مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدهم، وتشمل أيضاً كل فرد بذاته جسدياً ونفسياً وروحياً، وتكون النتيجة النهائية وجود فوارق بين الأفراد والمناطق بسبب التوزيع غير العادل للموارد أو للتحيز في التخطيط التنموي.

اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899م

في 8 رمضان 1316هـ الموافق 19 يناير 1899م تم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين اللورد كرومر (اسمه الحقيقي إيفلنج بارنج)، المندوب البريطاني السامي في مصر وقتها، وووزير الخارجية المصري بطرس غالي، نيابة عن الخديوي عباس حلمي الثاني. قضت الاتفاقية بالسيادة المصرية البريطانية المشتركة على السودان، بعد سحق الدولة المهدية في كرري1898م، ونصت على رفع العلمين المصري والإنجليزي، وعلى تعيين حاكم عسكري للسودان تختاره بريطانيا ويعينه الخديوي، ويفصل بالطريقة ذاتها. ومن نصوص الاتفاقية: إلغاء سيادة الدولة العثمانية في السودان. بداية الحكم الثنائي في السودن ورفع العلمين المصري والإنجليزي على الأراضي السودانية (عدا بعض المناطق فيرفع فيها العلم المصري فقط). يكون الحاكم العام للسودان إنجليزياً ومعاونه مصرياً. تتحمل الحكومة المصرية كافة النفقات في السودان. إلغاء الامتيازات الأجنبية في السودان. وكان اللورد كيتشنر أول حاكم عسكري

عام، كما احتفظ لمصر في السودان بفرقة عسكرية. يقول اللورد كرومر عن هذه الاتفاقية: إن اللورد سالسبوري، وزير الخارجية البريطاني، بعث بمشروع هذه الاتفاقية، وتسلم بطرس غالي نسخة منها للتوقيع عليها؛ وكانت السيادة المصرية على السودان اسمية فقط، وظلت هذه الاتفاقية تحكم العلاقات البريطانية المصرية بخصوص السودان فترة طويلة، حتى تم تعديلها واستعيض عنها باتفاقية 1936م.

الأوليغاركية Oligarchy

كلمة معربة من الكلمة الإنجليزية: Oligarchy التي بدورها مشتقة من الكلمة اليونانية: ὀλιγαρχία (أوليغارخيا)، وتنطق أحياناً اوليغارشية. يعني المصطلح حكم القلة بحيث تكون السلطة السياسية مقتصرة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. مهد أرسطو لاستخدام هذا المصطلح كمرادف لحكم الأثرياء أو البلوتوقراطية، ولكن الأوليغاركية لا تعني دائما حكم القلة الأثرياء، وإنما هي مصطلح أوسع يشمل أيضا أي ميزة أخرى للحكم غير الثراء. وما يميز الأورستقراطية كنظام حكم عن الأوليغارشية وإن اتفقتا في كون الحكم فيهما بيد قلة، أن الأول لا يعمل لصالح القائمين عليه وإنما يعمل لصالح المحكومين، على عكس الثاني.

التهميش السياسي Political marginalization

يعرف بأنه عدم اهتمامٍ الدولة بفئات من فئات المجتمع السكانية سواءٍ كان عدم الاهتمام هذا سياسياً بعدم إشراكها فى الحكم والإدارة أواقتصادياً بعدم تنفيذ أى مشاريع تنموية لهؤلاء السكان، وكما يكون عدم الاهتمام هذا قائما على أسباب عرقية فإنه أيضاً قد يكون على أسباب جهوية (مناطقية). ويتسع مفهوم التهميش ليضم في ثناياه فئات متعددة تعيش حالات ملموسة من التهميش والاستلاب باستثناء شرائح محدودة تنعم بمقدرات الدولة وهي الشرائح التي تشكل على نحو عام قاعدة النظام السياسي.

العالم الثالث Third World

استُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1955 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الغربية (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب إفريقيا)، ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة

في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

يشمل العالم الثالث الدول التي عانت الاستعمار والتخلف، في إفريقيا ومعظم آسيا وأمريكا اللاتينية، وترجع أسباب التخلف إلى تاريخية تتمثل في الاستعمار الطويل الذي استنزف الخيرات، وطبيعية كالتصحر والجفاف في إفريقيا والانجراف والفيضانات في الهند وباكستان وبنغلاديش، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل والمنشآت وحدوث الكوارث، وأسباب سياسية لارتباط بعض الحكام بالدول الاستعمارية وتنفيذ أجندتها في إفقار الشعوب عن طريق نهب ثرواتها وفرض شروط مجحفة عليها.

اليوتوبيا Utopia

تشير دلالة المصطلح إلى العديد من المفاهيم والمعاني المتعلقة بأحكام القيمة المطلقة والنسبية، ويشير المعنى العام إلى اعتبارها الحالة الصحيحة التي (ينبغي) أن يكون عليها الوضع السائد حالياً. صمّمتْ العديد مِنْ اليوتوبيات مِن قِبل المصلحين، الحالمين، والمثاليين. والمفهوم الفلسفي يعنيَ المكان الذي يبدوَ كل شيء فيه مثاليًا وفيه جميع شرور المجتمع كالفقر والظلم والمرض غير موجودة، وهو عكس الديستوبيا. ظهر هذا المفهوم لأول مره في كتاب كتاب اليوطوبيا (اسمه الكامل: De Optimo Reipublicae Statu deque Nova Insula Utopia) من تأليف السير توماس مور، الذي طبِع لأول مرة باللغة اللاتينية عام 1516م. ويدل المفهوم على الحضارة أو المكان المثالي، وبالأخص في الجوانب الاجتماعية والسياسية وغيرها. أخذت كلمتين في اللغة اليونانية هما "οὐ" (لا) و "τόπος" (مكان)، أو (المكان غير الموجود)، وأخذ مور أفكار مدينته من كتاب الجمهورية لأفلاطون. وتطلق صفة يوطوبيا أيضا على الأفكار المثالية التي لا يمكن تطبيقها في المجتمع، نظرًا لبعدها عن الواقع الحقيقي. وهناك كتب أخرى تحدثت عن دول ومجتمعات مثالية، ومن أوائل الكتب التي تطرقت لليوطوبيا، كتاب الجمهورية لأفلاطون (375 ق.م)، ثم كتاب أبونصر الفارابي (آرء أهل المدينة الفاضلة)، وكتاب (يوتوبيا) لتوماس مور، و(أتلانتس الجديدة) لفرانسيس بيكون، ومن الكتب الحديثة عن اليوتوبيا، كتاب صمويل بتلر، إيريهون (1872م)، وأيضًا كتاب إدوارد بلامي النظر للخلف (1888م)، و(الجزيرة) للدوس هكسلي.

عملية برشلونة

عُقد المؤتمر التأسيسي في مدينة برشلونة في 27 – 28 نوفمبر 1995م. تعتبر عملية برشلونة – المدعومة بسياسة الجوار الأوروبية – مركزية بالنسبة

للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط. الدول التي شاركت هي دول منطقة البحر الأبيض المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، إسرائيل، لبنان. أما ليبيا وموريتانيا فتتمتعان بصفة المراقب، وكانت موريتانيا قد تقدمت بطلب للحصول على العضوية الكاملة في مايو 2005م.

تتمثل المضامين في تعاون شامل ومكثف بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط من ناحية والتعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط فيما بينها في كل المجالات. (ثلاث محاور: شراكة سياسية وشراكة متعلقة بالسياسة الأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية).

الشفافية Transparency

تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال امام الجميع للاطلاع على القرارات في مجال السياسات العامة، وإبراز المعلومات الإحصائية حول السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام وأهميتها في تصويب السياسات الاقتصادية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك هى المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب ان يتم نشرها بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، ومن أجل محاربة الفساد من جهة اخرى. ظاهرة تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.

ومنظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية تأسست عام 1993، تكرس جهودها في كبح الفساد، وتضم حالياً فروعاً في اكثر من تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين بجمهورية ألمانيا.

الليبرالية Liberalism

التحرّرية أو الليبرالية (liberalism) اشتقت كلمة ليبرالية من ليبر liber وهي كلمة لاتينية تعني الحر. حاليا تعني مذهب أو حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الانسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية). في السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد والتزام الحريات الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية وتأييد النظم الديمقراطية البرلمانية والإصلاحات

الاجتماعية. المنطلق الرئيسى في الفلسفة الليبرالية هو أن الفرد هو الأساس، بصفته الكائن الملموس للإنسان، بعيداً عن التجريدات والتنظيرات، ومن هذا الفرد وحوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً. فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً له الحق في الحياة أولاً. ومن حق الحياة والحرية هذا تنبع بقية الحقوق المرتبطة: حق الاختيار، بمعنى حق الحياة كما يشاء الفرد، لا كما يُشاء له، وحق التعبير عن الذات بمختلف الوسائل، وحق البحث عن معنى الحياة وفق قناعاته لا وفق ما يُملى أو يُفرض عليه.

أسهم عدة مفكرين في إعطاء الليبرالية شكلها الأساسي. ففي الجانب السياسي يعتبر جون لوك (1704–1632م) أهم وأول الفلاسفة إسهاما. وفي الجانب الاقتصادي آدم سميث (1790–1723م)، وكذلك كان لكل من جان جاك روسو (1778–1712م) وجون ستيوارت مل (1873–180م) إسهامات واضحة.

نظرية العقد الاجتماعي social contract theory

يطلق مصطلح العقد الاجتماعي على مجموعة متشابكة من من الآراء والمفاهيم التي تبلورت في صورة نظرية سياسية، في غاية البساط مضمونها أن أي تجمع بشري لا يقوم إلا بالاتفاق بين الأفراد المكونين له وأن هذا الاتفاق يأخذ شكلاً تعاقدياً، حدث هذا التعاقد عند البعض، وعند آخرين هو عقد افتراضي محض. وهو باختصار عبارة عن اتّفاق مجموعة من الأفراد فيما بينهم لتكوين مجتمع، بناءً على قاعدة جلب الفائدة المتبادلة وتجنب الأضرار، مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة، ممثّلة بالسلطة. وقد وجد على امتداد تاريخ أدبيات الفكر الإنساني منذ القدم وفي عدّة مجالات مختلفة منه، ابتداءً من فلسفات (سقراط وأفلاطون 400 ق.م)، ومن ثمّ دراسته وبلورته بشكل نظرية علمية على يد بعض علماء الاجتماع أمثال (توماس هوبز 1679–1588م)، (جون لوك 1704–1632م) و(جان جاك روسو 1778–1712م)، لتظهر في ما بعد ذلك انعكاساته كرمز محرّك لأحداث سياسية غيرت مجرى التاريخ مثل (الثورة الفرنسية 1789م).

في محاولته دراسة نشوء المجتمعات الإنسانية انطلق توماس هوبز من السؤال التالي: لماذا يجب علينا أن نخضع للسلطة؟ وللإجابة على هذا السؤال، قام هوبز بوضع نفسه في مرحلة (ما قبل المجتمع) الافتراضية، ومن ثمّ قارن بينها وبين الحالة (المجتمعية)، ليستنتج بعدها الأسباب التي دعت لنشوء تلك المجتمعات والمكاسب التي تحققت منها. وجد هوبز أنّ الإنسان في مرحلة ما

قبل المجتمع (الحالة الأصلية State of Nature) يتركز أهتمامه في المصلحة الذاتية، ومع وجود مصادر محدودة وغياب سلطة تجبر الأفراد على التعاونٍ، استنتج أن الحياة في مثل هذه البيئة ستكون (صعبة التحمل) وقاسية جداً، بحيث يخشى كلّ فرد على حياته من الآخر، ولا يستطيع أحدهم ضمان تلبية حاجاته ورغباته لمدّة زمنية طويلة، وعليه استنتج أن مرحلة (ماقبل المجتمع) الهمجية، تحوي أسوأ ظروف يمكن أن يعيشها الإنسان، مما يطرح وبقوة ضرورة تكون التجمعات البشرية والقوانين التي تحكمها. يرى هوبز أن الطريق للخروج من الحالة السابقة يتم عبر الاتفاق على العيش تحت (قوانين مشتركة) والاتفاق على إيجاد (آلية لفرض القوانين) عن طريق سلطة حاكمة، ويرى بضرورة وجود سلطة مطلقة وإن ظهرتٍ لديها انحرافات بسبب (غلبة العاطفة على المنطق) ولكنه تقبل ذلك، معللاً رأيه بأن (السّلطة هي الشيء الوحيد الذي يقف بيننا وبين العودة للهمجية).

أما جون لوك فاستخدم نفس المنهجية السابقة لهوبز، إلاّ أنه اختلف معه في كون (الحالة الأصلية State of Nature) مع انعدام القوانين فيها فإنها تحتوى على أسس أخلاقية، وبالتالي فهي (ممكنة التحمّل) ولها أمثلة واقعية، وليست "افتراضية" كما هو الحال عند هوبز. كما أختلف لوك مع هوبز في معارضته لمبدأ السّلطة المطلقة، ورأى أنّ الفرد له حقّ مقاومة السّلطة الغاشمة، انطلاقا من مبدأ الدفاع عن النفس.

وخالف جان جاك روسو سابقيه –هوبز ولوك– في افتراضهما كون (الحالة الأصلية State of Nature) هي حالة مليئة بالمشاكل والظروف السيئة، بل على العكس توقع روسو أن الناس كانوا في تلك الحالة يعيشون حالة اكتفاء ذاتي وسلام في ظلّ مبادئ أخلاقية. ويرى روسو أنّ التجمّع أتى نتيجة لعواملٍ اقتصادية مثل الاختراعات وتطور عوامل الإنتاج وتقسيم العمل، ممّا أنشأ قيماً جماهيرية جديدة ناتجة عن المقارنة مثل (الخجل والحسد والفخر.. إلخ) وأهمّ هذه القيم في رأي روسو هي (الملكية الخاصة)، حيث يعتبر إيجاد هذه الفكرة منحنى تاريخياً مهماً في مسيرة البشرية. ويعود سبّب ظهور (الملكية الخاصة)، حسب روسو، إلى ظهور قيم أخرى مثل (الجشع، المنافسة، عدم المساواة...) الشيء الذي أخرج البشرية من حالتها الأصلية الطاهرة. وكنتيجة للملكية الخاصة انقسم الناس إلى أصحاب أملاك وإلى عمّال لديهم، مما أوجد نظام (الطبقات الاجتماعية)، أدرك أصحاب الأملاك أنّ من مصلحتهم إنشاء حكومة لتحمي ملكياتهم من الذين لا يمتلكونها ولكنهم يعتقدون أنهم قادرون

على الاستيلاء عليها بالقوّة، ومن ثمّ تمّ تأسيس الحكومة من خلال عقد ينصّ على توفير المساواة والحماية للجميع بلا إستثناء، على الرغم من أن الغرض الحقيقي من إنشاء مثل هذه الحكومة هو تكريس اللامساواة والتي نتجت عن الملكية الخاصة، الشيء الذي يراه روسو السبب في معاناة المجتمعات الحديثة

=====

كارل فون كلاوزفيتز (1780 ـ 1831م)

ولد كارل فون كلاوزفيتز عام 1780م، وفي عام 1792 عمل مدرساً للجيش البروسي، واشترك في حملة الراين (1793 ـ 1794)، وانتسب إلى الأكاديمية العسكرية في برلين في عام 1801، ثم اشترك في حملة يينا عام 1806، حيث عمل خلالها مرافقاً عسكرياً للأمير أوغوست البروسي، فجرح وأسر. ساهم كلاوزفيتز في كل المعارك التي كانت ضد نابليون، ورفض استسلام بلاده للفرنسيين، كما عدل الخطة الروسية للدفاع عن البلاد، أمام غزو نابليون. وفي المرحلة النهائية من تقهقر نابليون في روسيا، كان كلاوزفيتز مفوضاً في اتفاقية توروجين، وقد لعب كلاوزفيتز دوراً مهماً فيها. كان كلاوزفيتز يشبه الحرب بمبارزة على نطاق واسع، ويقارنها بصراع بين اثنين من المتبارزين، ويستنتج من ذلك أن الحرب عمل من أعمال العنف تستهدف إكراه الخصم على فرض إرادتنا، وليس هناك من حدود للتعبير عن هذا العنف، ومن هذا يستنتج كلاوزفيتز أن الهدف من أي عمل عسكري هو هزيمة العدو أو نزع سلاحه. ويسخر من النظرية القديمة القائلة (بالحرب دون إهراق الدماء)، فيقول: "لا تحدثونا عن قادة ينتصرون دون سفك دماء". مات متأثراً بمرض الكوليرا عام 1831.

إيمانويل كانت (1724 ـ 1804م)

إمانويل كانت (22 أبريل 1724 ـ 12 فبراير 1804)، فيلسوف وعالم ألماني برز في مجالات الفيزياء الفلكية، الرياضيات، الجغرافية، وعلم الإنسان. يعتبر أحد أكثر المفكرين المؤثرين في المجتمع الغربي والأوروبي الحديث والفيلسوف الرئيسي الأخير في لعصر التنوير. ألف كتاب (نقد العقل المحض)، وهو كتاب شهير تناول العديد من المواضيع التي تبرز أفكار كانت بطريقة واضحة، ثم (نقد العقل العملي)، وكان له تأثير حاسم على الرومانسية والمثالية وفلسفات القرن التاسع عشر، كما شكل عمله نقطة بداية لفلاسفة القرن العشرين. من مؤلفات كانت (الدين في حدود العقل فقط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، مشروع للسلام الدائم).

محمد أحمد محجوب (1908 ـ 1976م)

ولد في 17 مايو 1908م بمدينة الدويم، وتخرج في كلية الهندسة بكلية غردون التذكارية عام 1929م، كما نال الإجازة في الحقوق عام 1938م.

بدأ الكتابة في (حضارة السودان) 1927، ثم في مجلة (النهضة) عام 1931م وصارت كتاباته اكثر نضوجاً وتنوعا في مجلة (الفجر) بين 32 . 1937). صدر له: (الحركة الفكرية في السودان الى أين تتجه؟ الخرطوم 1941م، الحكومة المحلية في السودان القاهرة 1945م، موت دنيا (بالاشتراك مع عبدالحليم محمد) القاهرة 1946م، نحو الغد الخرطوم 1970م، وظهر له باللغة الإنجليزية: Democracy On Trial (صدر مترجما بعنوان الديمقراطية في الميزان) لندن 1974م)، أما دواوينه الشعرية فهي (قصة قلب بيروت 1961م، قلب وتجارب بيروت 1964م، الفردوس المفقود بيروت 1969م، مسبحتي ودني القاهرة 1972م). عمل في مجال القضاء حتى استقال عام 1946م ليعمل بالمحاماة عام 1947م، ثم انتخب عضواً بالجمعية التشريعية واستقال منها عام 1948م. تولى منصب وزارة الخارجية عام 1957م. وحين قام فترة انقلاب الفريق إبراهيم عبود (58 . 1964م) اعتقل وسجن. تولى منصب وزارة الخارجية في حكومة أكتوبر عام 1964م. وفي فترة الديمقراطية الثانية تولى منصب رئيس الوزراء عام 1967م، وتولى المنصب مرة أخرى عام 1968م إلى جانب مهام وزير الخارجية. ثم اعتقل في فترة مايو (69 . 1985) وحددت إقامته في منزله تحديداً منع معه من تشييع جثمان صديقه الرئيس اسماعيل الأزهري، وأكره على المنفى في إنجلترا، حيث توفي بلندن في 22/6/1976م.

الإمام المهدي (1843م - 1885)

هو محمد المهدي بن عبد الله بن فحل، قائد الدعوة والثورة المهدية التي انتصرت على جيوش الحكم التركي المصري، والجيوش البريطانية التي ساندته، وحققت أول حكم وطني سوداني يستند على الشريعة الإسلامية. ولد في العام 1259هـ الموافق 1843م بجزيرة لبب قرب مدينة دنقلا، وكان أبوه فقيهًا، فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وهو في الثانية عشرة من عمره، ومات أبوه وهو صغير، فعمل مع عمه في صناعة السفن. ثم انقطع بعد ذلك مدة خمسة عشر عامًا للعبادة والتدريس وكثر مريدوه.

تلقى تعليمه في خلاوي الخرطوم حيث قضى طفولته وخلاوي الغبش ببربر على الشيخ محمد الخير، ثم التحق بالطريقة السمانية عام 1871م، متتلمذا على الشيخ محمد شريف نور الدائم، وفي عام 1876 بدأ حركة إصلاحية في

كردفان ووسط السودان. بدأت الدعوة المهدية سرية ثم جهر بها وخاض المهدي وأنصاره جهاداً ضد الدولة العثمانية ومن استعانت بهم من القادة الأوروبيين، انتهى بانتصار الثورة وإقامة الدولة بعد تحرير الخرطوم في 26 يناير 1885م. لم يعش المهدي طويلا بعد ذلك إذ توفي يوم الاثنين الموافق التاسع من رمضان سنة 1302هـ/22 يونيو وخلفه الخليفة عبد الله بن السيد محمد التعايشي.

اشتهر في الغرب بأنه قاتل الجنرال غردون الشهير (بغردون الصين) والذي أخمد الثورة الصينية بضراوة. وقيل إن المهدي كان يود الاحتفاظ بغردون حياً ليبادل به القائد المصري أحمد عرابي، الذي كان في الأسر حينها، ولكن بعض الأنصار لم يستمع لتعاليمه وقاموا بقتل غردون في يوم تحرير الخرطوم في 26 يناير 1885م وهو في شرفة قصر الحاكم العام. برغم حياته القصيرة خلف المهدي كماً كبيراً من الأدبيات المتمثلة في الخطابات والمنشورات والراسئل، كما كان يعقد مجالس للعلوم الدينية، وقد أخرجت آثاره في سبع مجلدات ضخمة بإشراف الراحل الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم.

إسماعيل الأزهري (1969-1900م)

إسماعيل بن السيد أحمد بن السيد إسماعيل بن السيد أحمد الأزهري بن الشيخ إسماعيل الولي الكردفاني البديري الدهمشي (1969-1900م) ينتهي نسبه بالشيخ إسماعيل الولي وله صلة وثيقة بالسيد مصطفى البكري بن الشيخ إسماعيل، أول من دفن بمقابر السيد البكري بأم درمان، وبالسيد محمد المكي أحد رجال الحركة الصوفية بالسودان.

ولد في بيت علم ودين، وتعهده جده لأبيه إسماعيل الأزهري. تلقى تعليمه الأوسط بود مدني، كان نابهاً متفوقاً، التحق بكلية غردون عام 1917م ولم يكمل تعليمه بها. عمل بالتدريس في مدرسة عطبرة الوسطي وأم درمان، ثم ابتعث للدراسة بالجامعة الأمريكية ببيروت وعاد منها عام 1930م. عين بكلية غردون وأسس بها جمعية الآداب والمناظرة. كان مترجم الوفد الذي ذهب إلى بريطانيا عام 1919 م ليهنئها على انتصارها في الحرب العالمية الأولى. عندما تكون مؤتمر الخريجين انتخب أميناً عاماً له في 1937م. تزعم حزب الأشقاء الذي كان يدعو للاتحاد مع مصر. عارض تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية. تولى رئاسة الحزب الوطني الاتحادي عندما توحدت الأحزاب الاتحادية تحته. في عام 1954م انتخب رئيساً للوزراء من داخل البرلمان. كان وراء اقتراح إعلان الاستقلال من داخل البرلمان وهو الاقتراح الذي حظي بإجماع النواب. شغل منصب رئيس وزراء السودان في

الفترة 1954 - 1956م ورئيس مجلس السيادة في الفترة 1965 - 1969م وهو رافع علم استقلال السودان. اعتقل عند قيام انقلاب مايو 1969م بسجن كوبر وعند اشتداد مرضه نقل إلى المستشفى إلى أن توفي بها في عشرين أغسطس من العام نفسه.

عبد الله خليل (1892 ـ 1971م)

عبد الله بك خليل، ولد بأم درمان عام 1892م. تخرج في كلية غردون قسم المهندسين والتحق بالمدرسة الحربية وحصل على رتبة أميرآلاي. عمل في حملة الدردنيل أثناء الحرب العالمية الأولى وضد الايطاليين في اثيوبيا في الحرب العالمية الثانية. تقاعد في عام 1944 برتبة العميد. كان من أعضاء جمعية اللواء الأبيض منفذة ثورة 1924م التي كان المثقفون في طليعتها. بعد فشل الثورة والموقف المتخاذل الذي وقفته الأورطة المصرية والحكومة المصرية منها تحول عبد الله خليل للفكرة الاستقلالية. وكان من أبرز المؤسسين لحزب الأمة كحزب يقود الشعار الاستقلالي. انتخب عبد الله خليل أول سكرتير عام للحزب، وكان رئيسا للوزراء في أول حكومة بعد الاستقلال منيوليو 1956 الى 17 نوفمبر 1958م وقد سلم السلطة لقيادة القوات المسلحة ممثلة في الفريق عبود في 17 نوفمبر 1958م. توفي عام 1971م.

الشيخ علي عبد الرحمن

علي عبدالرحمن الأمين الضرير ينتمي إلى بيت دين عريق ولهم مسجد عتيق، وعمل عدد منهم بالقضاء الشرعي والتدريس، منهم الشيخ عبدالله عبدالرحمن الأمين الضرير، شاعر العروبة، وكان يعمل معلماً بكلية غردون التذكارية. تخرّج علي عبدالرحمن في قسم القضاء بكلية غردون التذكارية، وعمل قاضياً شرعياً وتنقّل بين عدد من المدن، وكان خطيباً مُفوّهاً يعتلي المنابر ويقيم حلقات العلم والفقه في كل المدن التي عمل فيها. أمضى سنوات طوال قاضياً شرعياً بجنوب السودان. من اوائل الذين انضموا لمؤتمر الخريجين ثم حزب الأشقاء. وبعد تجميع وتوحيد الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي كان من أقطابه وعيّن وزيراً للمعارف في أول حكومة وطنية كونت عام 1954م، وبعد الانقسام اختير بالتزكية رئيساً لحزب الشعب الديمقراطي. بعد لقاء السيدين وتكوين حكومة عبدالله خليل الإئتلافية عيّن الشيخ علي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وبعد انقلاب عبود هادن الشيخ علي وحزبه النظام وتبعاً لذلك قاطع الانتخابات التي أجريت في عام 1965م، بعد قيام ثورة أكتوبر عام 1964م، ووقف في المعارضة في قلب الشارع وكان يكثر الحديث عن العدالة الاجتماعية

وهو عروبي النزعة، وكانت علاقته وحزبه طيبة مع مصر على عهد عبدالناصر. زار كوبا ونشر كتاباً بعنوان (كوبا الجزيرة التي أحببت) فأطلق خصومه عليه لقب (الشيخ الأحمر) وبعد توحيد الحزب أضحى نائباً لرئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وفاز في دائرة بحري بعد أن تحوّل نائبها السابق السيد نصر الدين السيد لدائرة أم ضواً بان. عيّن الشيخ علي عبدالرحمن في عام 1968م نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وعمل رئيساً للوزراء بالإنابة لعدة أشهر.

هولت (1918 ـ 2006م)

بروفيسور بيتر مالكوم هولت (1918 ـ 2006م) من أشهر المؤرخين البريطانيين الذين عملوا بالسودان وألفوا عن تاريخه كتبا مرجعية (الدولة المهدية قي السودان 1958)، (تاريخ السودان الحديث 1961)، و(السودان والأنهار الثلاثة 1999). التحق بخدمة حكومة السودان في 1941 وعمل مدرسا في مدرسة حنتوب الثانوية، وبقي في السودان حتى 1955، وفي عام 1954 هجر التدريس وتفرغ لإنشاء دار الوثائق الحكومية، ويرجع إليه الفضل في جمع وتصنيف ودراسة وثائق المهدية. صدر له (عصر الحروب الصليبيَّة 1986م)، بالإضافة إلى مجلَّدات في التحرير والترجمة مثل (مذكَّرات الأمير السُّوري 1983م)، و(الديبلوماسيَّة الأولى عند المماليك 1995م) محتويا على النصوص والتَّعليقات على المعاهدات بين الحكَّام المماليك والأوروبيين، و(دراسات في تأريخ الشَّرق الأدنى).

الفريق إبراهيم عبود (1900 ـ 1983م)

اسمه الكامل الفريق إبراهيم عبود شيخ العرب من قبيلة الشايقية، ولد بشرقى السودان، وعاش بين (26 أكتوبر 1900 – 8 سبتمبر 1983م). رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للفترة من (17 نوفمبر 1958 ـ 30 أكتوبر 1964م). تخرج في كلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم حاليًا) عام 1917م، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام 1918م. عمل بسلاح قسم الأشغال العسكرية بالجيش المصري حتى انسحاب القوات المصرية في عام 1924م، حيث انضم إلى قوة دفاع السودان، حيث عمل في سلاح خدمة السودان وفرقة العرب الشرقية وفرقة البيادة الى ان عين قمندانا لسلاح خدمة السودان. ترقى إلى رتبة أميرالاي عام 1951م. نقل إلى رئاسة قوة الدفاع كأركان حرب ثم ترقى إلى منصب نائب القائد العام عام 1954م. قاد أول انقلاب عسكري بالسودان في نوفمبر 1958م وكان انقلابه في الحقيقة استلاماً للسلطة من رئيس وزرائها آنذاك عبد الله خليل.

حينما استلم السلطة، أوقف العمل بالدستور، وألغى البرلمان، وقضى على نشاط الأحزاب السياسية، ومنح المجالس المحلية المزيد من السلطة وحرية العمل. بارك انقلابه السيد عبد الرحمن المهدي، زعيم الأنصار، والسيد علي الميرغني، زعيم طائفة الختمية، لكن انخرط في معارضته معظم الأحزاب السودانية. اتجه حكمه باتجاه التضييق على العمل الحزبي والسياسي، وقد حل الأحزاب وصادر دورها، كما اتخذ سياسة فاقمت من مشكلة جنوب السودان حيث عمل على أسلمة وتعريب الجنوب قسراً. أطاحت به ثورة أكتوبر الشعبية 1964م، وقد استجاب لضغط الجماهير بتسليم السلطة للحكومة الانتقالية التي كونتها جبهة الهيئات.

الصادق المهدي (1936م)

الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي ولد بالعباسية بأم درمان في يوم الخميس 25 ديسمبر 1935م الموافق 1 شوال 1354هـ. جده الأكبر هو محمد احمد المهدي. تلقى مبادئ القراءة في الخلوة بالعباسية في الطفولة الباكرة على يد الفكي أحمد العجب. بدأ الثانوي في مدرسة كمبوني (الخرطوم) وواصله في كلية فكتوريا (الإسكندرية 1950-48)، حيث ترك الكلية هاجرا التعليم النظامي، ورجع ملازما للشيخ اللغوي الطيب السراج. التحق بجامعة أكسفورد (1954-1957م) نال منها شهادة جامعية بدرجة الشرف في الاقتصاد والسياسة والفلسفة، ونال تلقائيا درجة الماجستير بعد عامين من تاريخ تخرجه.

كان أول بروز له في ساحات العمل السياسي السوداني في معارضة نظام عبود، وفي أكتوبر 1961 توفي والده الإمام الصديق، فترأس الجبهة القومية المتحدة في الفترة من 1961- 1964م. انتخب رئيسا لحزب الأمة في نوفمبر 1964م، وانتخب رئيساً للوزراء في الفترة من 25 يوليو 1966- مايو 1967م، ورئيس للجبهة الوطنية في الفترة من 1972- 1977م، اختير رئيسا لحزب الأمة القومي مارس 1986م، وانتخب رئيسا للوزراء في الفترة من 1986-1989م.

قاد حملة لتطوير العمل السياسي وإصلاح الحزب مما أدى لانشقاق في حزب الأمة وصار رئيسا للوزراء عن حزب الأمة في حكومة ائتلافية مع الحزب الوطني الاتحادي في 25 يوليو 1966م خلفا للسيد محمد أحمد محجوب الذي كان رئيسا للوزراء عن حزب الأمة لكنها سقطت في مايو 1967م. اعتقل في 5 يونيو 1969 في مدينة جبيت بشرق السودان ثم حول لسجن بورتسودان، ثم اعتقل بمدينة شندي، ثم نفي إلى مصر ووضع تحت الإقامة الجبرية، ثم أرجع

لسجن بورتسودان معتقلا حتى مايو 1973م. أطلق سراحه لعدة أشهر ثم اعتقل بعدها في سجن بورتسودان من ديسمبر 1973 حتى مايو 1974م كتب خلال هذه الفترة (يسألونك عن المهدية). سافر في 1974 إلى خارج البلاد كتب خلالها (أحاديث الغربة) وألقى العديد من المحاضرات في جامعات درهام ومانشستر وأوكسفورد ببريطانيا وجامعة كادونا بنيجريا. تكونت الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لمايو بقيادته في المهجر وقامت بمحاولة الانتفاضة المسلحة في يوليو 1976م لكنها فشلت في إسقاط نظام مايو، وقع صلحاً مع النميري في 1977م. اعتقلته الإنقاذ عدة مرات حتى هاجر سرا في 9 ديسمبر 1996 في عملية سميت (تهتدون). عقد اتفاقً مع حكومة الإنقاذ في 26 نوفمبر 1999م بجيبوتي، ثم عاد إلى السودان في عملية (تفلحون) في 23 نوفمبر 2000م وبقي في الوطن منذ ذلك الوقت. عقد المؤتمر الأول لهيئة شئون الأنصار في الفترة ما بين 21-19 ديسمبر 2002م وقد تم انتخاب الصادق إماماً للأنصار في ذلك المؤتمر، كما إعيد انتخابه رئيساً للحزب في أبريل 2003م. له كتب عديدة منها: (مسألة جنوب السودان، يسألونك عن المهدية، العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الإسلامي، تحديات التسعينات، الديمقراطية عائدة وراجحة).

الهادي المهدي (ت 1970م)

الهادي عبد الرحمن المهدي (ت 1970م) إمام الأنصار، والده الإمام عبد الرحمن المهدي، تخرج في كلية فكتوريا، وتولى إدارة دائرة المهدي. اختاره الإمام الصديق المهدي أخوه الأكبر بمجلس الشورى الذي كونه لإدارة شؤون الأنصار بعد وفاته لحين اختيار الإمام شوريا. تقلد إمامة الأنصار بعد وفاة اخيه الإمام الصديق بناء على مقترح من السيد عبد الله الفاضل المهدي. حدث اختلاف داخل حزب الأمة بعد ذلك حول صلاحيات الإمام داخل الحزب وانشق الحزب إثرها بين جناح الإمام الذي كان يرى لإمام الأنصار مطلق الصلاحيات داخل حزب الأمة، وبين فريق يرى أن القرارات داخل الحزب وداخل هيئته البرلمانية يجب أن تقوم على أساس ديمقراطي، مع الاكتفاء بدور راع للإمام يتقيد بما ورد في مذكرة الإمام عبد الرحمن المهدي بهذا الخصوص والتًي أصدرها إثر خلاف مماثلٍ عام 1950م، وكان الفريق الأخير يقوده الصادق المهدي أعيد انتخابه رئيساً للحزب في نوفمبر من العام 1964م، وبعد الانشقاق وقفت غالبية الهيئة البرلمانية معه. عند قيام انقلاب مايو 1969م تزعم الإمام الهادي معارضته وقاد أحداث الجزيرة أبا التي انتهت بالمجزرة الشهيرة بأحداث الجزيرة أبا

وحوادث ودنوباوي في مارس 1970. بعد تلك الأحداث الدامية مباشرة اتجه الإمام الهادي للهجرة شرقا، فعثرت عليه شرطة الحدود بالقرب من الكرمك مع جماعة من المرافقين، وضرب بالسلاح قبل معرفة هويته.. اغتيل بشكل بشع، ودفن سرا، ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام 1986 حيث نقل رفاته إلى قبة الإمام المهدي بأم درمان.

جعفر نميري (1930)

ولد جعفر محمد النميري في أم درمان بود نوباوي عام 1930م، وتخرج في الكلية الحربية. حصل على الماجستير في العلوم العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية. عمل ضابطا حرا في الجيش السوداني قبل أنٍ يصبح رئيس مجلس ثورة مايو 1969 وتقلد خلال الفترة رئاسته للحكومة عدداً من الحقائب الوزارية منها: وزارة الخارجية (1970 – 1971م) ، ثم وزارة التخطيط (1971 – 1972). انتخب رئيساً للجمهورية في أكتوبر 1971، استمر في الحكم إلى أبريل 1985. رأس حزب الاتحاد الاشتراكي الحاكم ثم مجلس الوزراء ثم وزيرا لجميع الوزارات وأوكل المهام وقتئذ لوكلاء الوزارات لحين حضور الوزير. شهد عهده صراعات حول السلطة مختلفة منها المدنية والمسلحة منها انقلاب هاشم العطا 1971م الذي أعدم بعد فشله ومعه عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ، ثم حركة المقدم حسن حسين 1976م (المرتزقة). من أهم محطات مايو: في 1972 أصبح الجنوب منطقة حكم ذاتي، بموجب اتفاق أديس أبابا للسلام بين الحكومة وحركة أنيانيا. في 1978 اكتشف النفط في منطقة بانتيو. في سبتمبر 1983 أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، ونشوب الحرب الأهلية في الجنوب بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون قرنق. بعد الانتفاضة الشعبية في أبريل 1985، التي أطاحت به، لجأ سياسياً إلى مصر قادما إليها من الولايات المتحدة فمكث فيها إلى العام 2000م، حيث عاد إلى السودان.

جان جاك روسو (1712 ـ 1778م)

جان جاك روسو (28 يونيو 1712 ـ 2 يوليو 1778م) فيلسوف وكاتب ومحلل سياسي. كانت أسرته من أصل بروتستانتي فرنسي، وقد عاشت في جنيف لمدة مائتي عام تقريبًا. ولد روسو في جنيف وقضى فيها طفولته وشبابه المبكر وذهب إلى باريس وهو في الثلاثين من عمره. وبعد عدة رحلات استقر فيها وكتب فيها أهم مؤلفاته (العقد الاجتماعي) الذي يوصف بأنه (إنجيل الثورة الفرنسية). تقوم نظريته على وجود تعاقد بين الانسان والمجتمع الذي يعيش فيه، وبمقتضى

هذا العقد الاجتماعي يتنازل الإنسان عن جزء من حريته وحقوقه الطبيعية لهذا المجتمع مقابل تعهد المجتمع بصيانة هذه الحقوق وحماية الأفراد. دعا روسو في كتاباته إلى الديمقراطية والحرية والمساواة، ويرجع تأثيره المتعاظم في الناس إلى المشاعر القوية التي كان يشحن بها كتاباته.

صدرت له محاورات تحت عنوان (قاضي جان جاك روسو) عام 1782م، أما عملُه الأخير فكان بعنوان (أحلام اليقظة للمتجول الوحيد) نُشر عامٍ 1782م. كذلك، كتب روسو شعرًا ومسرحيات نظمًا ونثرًا، كما أن له أعمالاً موسيقية من بينها مقالات كثيرة في الموسيقى ومسرحية غنائية (أوبـرا) ذات شأن تسمى (عرّاف القرية)، و(معجم الموسيقى) 1767م، ومجموعة من الأغنيات الشعبية بعنوان (العزاء لتعاسات حياتي) 1781م، وفضلاً عن ذلك، كتب في علم النبات.

مونتسكيو (1689 ـ 1755م)

شارل دي سكوندا، بارون دي مونتسكيو (18 يناير 1689 ـ 10 فبراير 1755م)، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات. ولد مونسكيو في بوردو حيث تعلّم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714. في عام 1721 نشر كتابه (رسائل فارسية) انتقد فيه المجتمع وأنظمة الحكم في أوروبا في ذلك الحين. جلب له الكتاب شهرة واسعة وكان سببا في قبوله للأكاديمية الفرنسية للعلوم. نشر كتابا تحت عنوان (الملكية العالمية) عام 1734 قام بتقسيم الشعوب إلى شمالية وجنوبية وادعى أن الفرق في المناخ هو السبب الأساسي للاختلاف بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب. وفي عام 1748 نشر أهم كتبه (روح القوانين) وفيه شرح الفرق بين أنواع أنظمة الحكم الملكية والديكتاتورية والجمهورية.

يرى مونتسكيو أن نظام الحكم الأمثل هو النظام الجمهوري، وقد ادعى أن على كل نظام حكم أن يصبو إلى ضمان حرية الإنسان ومن أجل ذلك يجب الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) والحفاظ على التوازن بينها. حازت نظريته على العديد من المؤيدين في أوروبا وأثرت مبادئها على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إعلان حقوق الانسان والمواطن وعلى دساتير العديد من الأنظمة الديموقراطية في عصرنا. مع ذلك فقد كان مونسكيو يعتقد بعدم جواز الانتقال بين طبقات المجتمع المختلفة ولم ير أنّ عامة الشعب مستحقين أن يحكموا.

آدم سميث (1723 ـ 1790م)

آدم سميث (5 يونيو 1723 ـ 17 يوليو 1790م) فيلسوف وباحث اقتصادي أسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري العلم الاقتصادي المعاصر ويبقى كتابه الشهير (ثروة الأمم) واحدا من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة. شهرة آدم سميث ترجع أيضا لكتاباته ومنها كتابه الفلسفي (نظرية العواطف الأخلاقية) الذي صدر سنة 1759، كما ألف العديد من الكتب خلال فترة تدريسه لعلم المنطق والتي لن تنشر إلا بعد وفاته. رغم أن سميث لم يضف في كتابه (ثروة الأمم) أفكارا ونظريات اقتصادية جديدة، إلا أن الأخير يبقى واحدا من أهم المؤلفات في الاقتصاد الحديث لكونه أول كتاب جامع وملخص لأهم الأفكار الاقتصادية للفلاسفة والاقتصاديين الذين سبقوه أمثال فرنسوا كيناي وجون لوك وديفيد هيوم. ويعرف أيضا بنظرية اقتصادية تحمل اسمه، تقوم هذه النظرية على اعتبار أن كل أمة أو شعب يملك القدرة على إنتاج سلعة أو مادة خام بكلفة أقل بكثير من باقي الدول الأخرى، فإذا ما تبادلت الدول هذه السلع عم الرخاء بين الجميع. أهم مؤلفاته: (ثروة الأمم: بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها نشره في سنة 1776م، العمل والتجارة، التجارة الحرة، المجتمع والمنفعة الفردية، تقسيم العمل، والنظام البسيط للحرية الطبيعية).

مارتن لوثر (1483 ـ 1546م)

عاش بين (10 نوفمبر 1483 ـ 18 فبراير 1546م). في سنة 1501 دخل جامعة ارفورت وحصل على الإجازة الجامعية في سنة 1505، ثم سافر إلى روما، وهي الرحلة التي غيرت مجرى حياته، ولما عاد منها بدء سيرته مصلحاً للدين المسيحي، ووقف بشدة ضد بيع صكوك الغفران التي لجأ إليها البابا لمواجهة أزمة الكنيسة المالية.

في سنة 1520 نشر نداءه الشهير الموجه إلى (النبلاء المسيحيين في ألمانيا)، تلاه برسالة (في الأسْر البابلي للكنيسة)، وفي كليهما هاجم المذهب النظري لكنيسة روما، فأصدر البابا لاون العاشر مرسوماً ضد لوثر يحتوي على 41 قضية لكن لوثر أحرق المرسوم علناً. تتلخص اصلاحات لوثر في الكنيسه الكاثوليكية وإنشاؤه الكنيسة البروتسنتية على اساس :

1. الغاء غفران القسيس للذنوب وحرق صكوك الغفران وبالتالي الغاء تكسب الكنيسة من الشعب
2. المطالبة بزواج الكهنة والقسس حتى تتوقف الدعارة في الأديرة والكنائس وقام بالزواج من احدى الراهبات

3. إلغاء القداس الإلهي وغفران القسيس لذنوب الميت حيث لا يغفر الذنوب الا اللّه

4. الغاء تحويل القسيس للخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه باعتبارها عملية نصب وخزعبلات. له رسائل كثيرة منها (المجامع الدينية، ضد مجددي التعميد، وبابوية روما أسّسها الشيطان).

كنعان إفرين (1918)

ولد الجنرال كنعان إيفرين عام 1918م، وترعرع في المؤسسة العسكرية الوارثة لخط كمال أتاتورك المغالي في علمانيته. استلم السلطة عبر انقلاب في 12 سبتمبر 1980م، فوضع البلاد تحت سلطة مجلس الأمن القومي، وحل البرلمان وعطل الدستور، وفرض جملة من الممنوعات السياسية في البلاد، من بينها منع الناشطين من أعضاء الأحزاب السياسية التي قام بحلها عقب السيطرة على الحكم من الترشح للانتخابات البرلمانية، وحظر ممارسة العمل السياسي على عدد كبير من السياسيين طوال عشر سنوات. تميز عهده بكبت الحريات وفرض عقوبات السجن والإعدام للناشطين، وفرض حالة الطوارئ واستخدام الجيش على نطاق واسع لقمع التحركات الشعبية. استمر حكمه حتى 9 نوفمير 1989م، حيث خلفه تورغوت أوزال.

كتشنر (1850 ـ 1916م)

هوراشيو هربرت كتشنر أو اللورد كتشنر (24 يونيو 1850 ـ 5 يونيو 1916م) كان القائد الأعظم للجيش البريطاني ورجل دولة. بدأ كضابط بسلاح المهندسين الملكي ثم عين حاكماً على المستعمرات البريطانية بمنطقة البحر الأحمر في عام 1886م ومن ثم أصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجيش المصري في عام 1892 م.

قاد كتشنر حملة الغزو الثنائي (البريطاني – المصري) على السودان عام 1898م والتي تصدت لها قوات المهدية في موقعة كرري والتي أسفرت عن نهاية الدولة المهدية ومقتل أكثر من 22.000 شهيد من الأنصار و22.000 جريح و5.000 أسير، وقام بقصف قبة المهدي بأم درمان، ثم قام بإخراج جثة الإمام محمد احمد المهدي وتمزيقها وأخذ جمجمة المهدي وأرسلها إلى بريطانيا انتقاما من مقتل تشارلس غردون. في عام 1902م عاد إلى بريطانيا وأنعم عليه بلقب نبيل وعين قائداً أعلى للقوات في الهند، وهنالك انضم لتنظيم الماسونية العالمية وأسس رابطة كتشنر بها. غادر الهند في عام 1909م وحاز على لقب مارشال وعمل قنصلاً بمصر وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى

استدعي إلى بريطانيا ليعمل سكرتيراً لشئون الحرب. توفي عام 1916 إثر تحطم وغرق سفينة كانت تقله إلى روسيا بواسطة لغم ألماني. حين إنشئت كلية غردون التذكارية بالخرطوم وفاء لذكرى غردون، أنشئت مدرسة الطب وسميت باسمه تخليدا لدوره في استعمار السودان.

عبدالماجد حامد خليل (1935م)

الفريق أول ركن، ولد في العام 1935، التحق بالكلية الحربية في 4/3/1954م، وهو أول الدفعة الخامسة من خريجي الكلية في عام 1955. تدرج في الرتب العسكرية في مختلف وحدات الجيش حتى صار رئيسا لهيئة الأركان، ثم قائدا عاما للجيش ووزيرا للدفاع بين (28/5/1979 . 25/1/1983م). أسند إليه نميري منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية إضافة إلى المناصب الرفيعة المصاحبة، وظل فيه حتى أعفاه من كل مناصبه بصورة مفاجئة، وأبعد معه مجموعة من كبار الضباط الذين اعتبروا من الموالين له. اتجه إلى العمل في مجال الصناعة، حيث أنشأ مصنعا لمنتجات الأسمنت في ضاحية الخرطوم بحري، ومن بعد استعان به الصادق المهدي في حكومته وزيرا للدفاع حتى أقيل عام 1988.

فتحي أحمد علي (1939ـ 1997م)

الفريق أول ركن بحري. ولد في 21/5/1939م، تخرج في 1960م ضابطاً بحرياً. التحق بعدة دورات عسكرية مع الفرقة البحرية بإثيوبيا ، فرقة ملاحة بحرية بريطانيا ، فرقة أركان بحرية مشتركة العراق، نال ماجستير العلوم العسكرية كلية القادة والأركان بريطانيا. عمل برئاسة القوات البحرية حامية الخرطوم ، القيادة الوسطى، عمل على مكافحة التهريب على البحر الأحمر إبان رئاسته للقوات البحرية بور تسودان. تقلد منصب القائد العام لقوات الشعب المسلحة من 6/6/1988م إلى 29/6/1989م. نال عددا من الأوسمة والأنواط كالخدمة الطويلة الممتازة، الصمود، الوحدة، الثورة، الواجب والجدارة). بعد الثلاثين من يونيو 1989م وإعفائه من منصبه هاجر إلى مصر وأسس هناك -بمعاونة ودعم مختلف أحزاب وتيارات المعارضة حينها- القيادة الشرعية القوات المسلحة في سبتمبر 1990م، وبعد تأسيس التجمع الوطني اصبح رئيساً لتنظيم القيادة الشرعية ونائباً لرئيس التجمع.

رقم الإيداع: ٥٠٥